الوثيقة التوجيهية للمخطط الخماسي 2016/2020[1]

وما تلاها:

في فن الكلام عن التجديد بدون جديد

مقدمة

منذ دخول البلاد في مرحلة انتقال ديمقراطي لم تحظ المسائل الاقتصادية والتحديات التنموية بالأولوية في النقاش العام. ذلك أن المسائل السياسية طغت على النقاش العام بصفة مستمرة وتقريبا بدون انقطاع إلى حد الآن. وهذا الوضع بقي قائم الذات رغم أن كل الأحزاب السياسية والمنظمات المهنية ومختلف جمعيات المجتمع المدني تؤكد أن التحركات الشعبية العارمة التي شهدتها البلاد بين 17 ديسمبر 2010 و14 جانفي 2011 والتي استمرت إلى حد الآن ولو بنسق أضعف تعبر في آخر المطاف عن أزمة منوال التنمية المعمول به إلى هذا اليوم. ذلك أن هذا المنوال كان غير قادر على مقاومة البطالة وتوفير التشغيل للشباب خاصة منهم حاملي الشهادات العليا، كما أنه كان عاجزا على تحقيق التنمية الجهوية وتقليص الفوارق الاجتماعية ومواجهة تهرئة الطبقة الوسطى. كل هذه النتائج مثلت سببا رئيسيا في اندلاع تحركات اجتماعية لفئات وشرائح اجتماعية مختلفة تشهد مدّا وجزرا من مدّة إلى أخرى خاصة منذ بداية القرن الحالي إلى يومنا هذا.

ورغم الاختلاف في التعريف[2] وفي تشخيص أزمة هذا المنوال التنموي إلا أن الجميع يتفق على ضرورة ايجاد بديل له أو على الأقل اصلاحه وتجديده. وحتى المنظمات العالمية التي كانت وراء نحت معالم ومحتوى هذا المنوال ومدعمة له وللطبقة

---

[1] هذا النص وقع تقديم أهم عناصره في محاضرة بعنوان "قراءة نقدية للوثيقة التوجيهية يوم 6 أكتوبر 2015 اثناء ندوة علميّة نظمها مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية حول الوثيقة التوجيهية لإعداد المخطط الخماسي 2016/2020.

[2] هناك من ينعت المنوال القائم بالفشل وهناك من يعتبر أن هذا المنوال أصبح يشكو من فتور متصاعد وهناك من يعتبره منوال متأزم ومنهم من يعتبره قد أصبح غير ملائم للمرحلة الراهنة.

السياسية التي كانت مشرفة على إدارته أصبحت تنادي الآن بضرورة مراجعة هذا المنوال. وفي هذا السياق يمكن ذكر دراسة هامة قام بها البنك العالمي[3] ركزت في تحليلها على الإخلال وفشل المنظومة الاقتصادية التونسية في عديد القطاعات والمجالات وكانت محل جدل ونقاش حاد وردود فعل عنيفة من قبل عديد السياسيين الذين كانت لهم مسؤوليات وزاريّة في فترة ما قبل 2010[4].

في المدّة الأخيرة انظم صندوق النقد الدولي إلى المنادين بضرورة إعادة النظر في منوال التنمية وذلك عن طريق ممثله الجديد في تونس روبرت بلوتيفوغل [5] الذي دعا السلطات التونسية، التي تتفاوض مع الصندوق من أجل الحصول على خط ائتمان جديد، إلى إعادة النظر في نموذجها التنموي حتى تحقق نموا اقتصاديا أقوى وتوفر فرص عمل أكثر. وكما سنرى ذلك لاحقا، فإن جميع هذه الأطراف المنادية بتجديد منوال التنمية لا تتفق، لا في مستوى التشخيص ولا في مستوى الحلول التي يجب اعتمادها لتحقيق هذا التجديد. علما أن حكومة التكنوقراط برئاسة مهدي جمعة كانت قد حاولت تنظيم حوار وطنيا قصد تحقيق توافق حول منوال تنمية بديل وقد كانت هذه المحاولة فرصة للوقوف على مدى اختلاف المواقف وتضارب المصالح وتناقض الحلول والتصورات المعلنة بين الأطراف التي ساهمت في أشغال اللجان من جهة و الأطراف التي قاطعت المبادرة وعبرت عن أسباب مقاطعتها من جهة أخرى.

والوثيقة التوجيهية الصادرة في سبتمبر 2015 وما تلاها من وثيقة وطنية حول الإصلاحات الكبرى في جانفي 2016 ومراسلات البنك المركزي لصندوق النقد الدولي في أفريل 2016 إلخ... تمثل محطات هامة تمكّن من معرفة مفهوم ومعالم ومحتوى مشروع تجديد منوال التنمية المعلن من طرف الحكومة الحالية وما أتى به من جديد حقيقي.

---

[3] Banque mondiale (2013) « la révolution inachevée : créer des opportunités des emplois de qualité et de la richesse pour tous les tunisiens » étude réalisée par Antonio Nucifora, Bob Rijkers in http:// www.banquemondiale.org /fr/country/tunisia/publication

[4]منتدى خير الدين

Une lettre critique de « la révolution inachevée »pour un renouvellement du modèle de développement adapté à la Tunisie décembre 2014.

[5] أنظر أغلب الصحف التونسية الصادرة أواخر شهر أفريل 2016.

وفي هذا الإطار سنحاول في الجزء الأول من هذه الدراسة تقديم ملاحظات عامة حول إشكاليات البديل التنموي والتصورات المطروحة في هذا المجال.

أما في الجزء الثاني فسنتناول بالتحليل التشخيص المعتمد للمنوال الحالي للقيام بالتجديد المعلن. من جانبه سيحتوي الجزء الثالث على قراءة نقدية للمنوال التنموي البديل لمعرفة الجديد المنشود مع اقتراح خطة وطنية عاجلة للإنقاذ.

أما الجزء الرابع والأخير سيقع تخصيصه لتقديم مقترحات عامة حول معالم ومحتوى بديل تنموي قادر على مواجهة التحديات وعلى تكريس المكاسب الدستورية التي أقرها دستور 2014.

الجزء الأول: ملاحظات عامة حول إشكاليات البديل التنموي

الجدير بالإشارة أن التوافق في المجال الاقتصادي سيكون أصعب بكثير من التوافق الذي حصل في المجال السياسي والذي قاد إلى اعتماد دستور جديد في جانفي 2014 وتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية بعد ذلك. لأن التوافق الاقتصادي خاصة في مجال الاختيارات والاصلاحات الاقتصادية يتطلب تضامنا فعليا يقتضي التخلي والتنازل عن بعض المصالح والمواقع الريعية والامتيازات القانونية وغير القانونية في عديد الحالات خلافا للتوافق السياسي الذي يتطلب مجرد تراجع وتنازل عن بعض المواقف والأطروحات والتصورات في مجال الحريات والحقوق وتنظيم السلطة السياسية.

I- البحث عن بديل تنموي ضرورة متأكدة وعاجلة

رغم الصعوبات المذكورة تبقى مسألة بلورة بديل تنموي من الضروريات المتأكدة والمستعجلة وذلك لعديد الأسباب

1 صعوبة تحقيق الانتعاش الاقتصادي في إطار المنوال الحالي

استمرار العمل بالمنوال القائم حال دون تحقيق الانتعاش أثناء الخمس سنوات الأخيرة والدليل على ذلك ضعف المعدل السنوي لنسبة النمو في فترة 2011-2015 والتي لم تتجاوز 1.5% مقارنة بـــ 4.4% أثناء الفترة 2001/2010 مع تسجيل منحى تراجعي لهذه النسبة التي مرت من 2.4% سنة 2013 إلى 2.3% سنة 2014 و0.8% فقط سنة 2015 رغم تراجع سعر النفط والمواد الغذائية في السوق العالمية ورغم تسجيل موسم فلاحي متميز في نفس السنة. كما عرفت نسبة البطالة ارتفاعا من 15% إلى 15.4% أخيرا مع استمرار الفوارق التنموية بين الجهات. إلى جانب ذلك اقتصرت الحكومات المتعاقبة على الارتجال في مواجهة التحديات واللجوء المفرط إلى التداين الداخلي والخارجي في غياب الإرادة والجرأة السياسية في مواجهة اللوبيات الفاعلة في مجال التجارة الموازية والتهرب الجبائي والفساد وعدم الامتثال للقوانين.

2 ارتفاع تكلفة التشبث بالمنوال الحالي

أصبح التشبث بالمنوال التنموي الحالي وباختياراته الأساسية مكلفا للغاية نظرا لاعتماده سياسات إغراق مختلفة[6] : إغراق اجتماعي نتج عنه انتشار أنماط عديدة للعمل الهش، إغراق تجاري تسبب في تراجع جودة الانتاج و تدني الخدمات وفي ارتفاع الصعوبات المالية لعديد المؤسسات، إغراق مالي تسبب في استمرار نسبة الديون غير المسددة « créances douteuses » في مستويات عالية وفي ارتفاع نسبة الفائدة بالنسبة للمستثمر والمستهلك على حد السواء، إغراق جبائي من خلال تقديم عديد الامتيازات المالية والجبائية بدون مردود كاف على مستوى الاستثمار والتشغيل وتنويع النسيج الاقتصادي والرفع من الانتاجية كما كان هذا الإغراق سببا في نقص الموارد الجبائية في ظل أزمة المالية العمومية. وأخيرا إغراق نقدي نتج عنه تراجع حاد لقيمة الدينار، بالمقارنة مع اليورو والدولار الأمريكي، كما تسبب في الرفع من تكاليف الواردات وفي ارتفاع الأسعار الداخلية وكذلك الارتفاع المشط في نسبة المديونية الخارجية. وبالتالي كل سياسات الإغراق انجر عنها إرهاق لكل الأطراف من مؤسسات اقتصادية وأجراء ودولة ومستهلك الخ...

3 التشبث بالمنوال الحالي أصبح في تناقض صارخ مع المكاسب الدستورية

– أصبح منوال التنمية الحالي في تناقض مع المكاسب الدستورية التي جاء بها دستور جانفي 2014.

وهنا يجب التأكيد على أهمية الدستور الجديد التي تكمن في فلسفته العامة وحرصه على توفير الشروط الضامنة لإعادة توزيع السلطة والثروة في البلاد إلى جانب اعتماده تمشيا إراديا يخص الالتزام والعمل على حماية الحريات والحقوق الواردة في الدستور.

في المجال السياسي أدى الحرص على إعادة توزيع السلطة إلى تقليص سلطة رئيس الجمهورية وإلى دعم السلطة التشريعية وجعل السلطة التنفيذية نابعة من هذه

[6] عبد الجليل البدوي "الاشكاليات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية القائمة في ظل الانتقال الديمقراطي بتونس: من أجل بديل تنموي" دراسة بصدد النشر من طرف مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

الأخيرة إلى جانب فصل السلط وضمان استقلالية القضاء إضافة إلى إحداث هيئات دستورية منتخبة من قبل مجلس نواب الشعب وتتمتع بهامش كبير من الاستقلالية (هيئة الانتخابات، هيئة الاتصال السمعي البصري، هيئة حقوق الانسان، هيئة الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد).

وفي نفس السياق خص الباب السابع من الدستور عديد الفصول المنظمة لتوزيع السلطة بين المستوى المركزي والمحلي حيث جاء في الفصل 134 بالخصوص " تتمتع الجماعات المحلية بصلاحيات ذاتية وصلاحيات مشتركة مع السلطة المركزية وصلاحيات منقولة منها..."

في المجال الاقتصادي والاجتماعي أدى الحرص على إعادة توزيع الثروة إلى تخصيص 30 فصلا من جملة 148 فصلا لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالحقوق الاقتصادية والمالية والاجتماعية والبيئية التي من شأنها أن توفر أرضية دستورية صلبة لتحقيق أكثر عدالة في ميدان توزيع الثروة. وفي هذا السياق نشير بالخصوص إلى الفصل 13 الذي يخص الثروات الطبيعية والفصل 10 الذي يؤكد على واجب الضريبة والفصل 14 الذي يؤكد على " التزام الدولة بدعم اللامركزية واعتمادها بكامل التراب الوطني " قصد ضمان تشريك المواطن في الشأن العام، والفصول من 38 إلى 48 التي تخص الحقوق الاجتماعية بكل أنواعها من تعليم، شغل، صحة، عمل لائق، الماء، بيئة نقية... إضافة إلى الفصول من 131 إلى 142 التي تنظم السلطة المحلية وتوفر الظروف لبناء ديمقراطية محلية وتشريك كل المواطنين في ضبط الاختيارات الاجتماعية والاقتصادية والقطع مع التمشي الفوقي البيروقراطي الذي يعتمد إلى حد الآن في ضبط هذه الاختيارات والذي نتج عنه إقصاء وتهميش العديد من الجهات والفئات الاجتماعية.

إن سخاء المكاسب الدستورية (علما أن هذا السخاء هو نتيجة لنضالات ولا يمثل هبة) وتطلعها إلى توفير أرضية تتميز بشرعية -دستورية صلبة، تسمح بإعادة النظر في توزيع الثروة، يصطدم بوجود منوال تنمية يتناقض تماما مع هذا التمشي الاجتماعي الإنساني. كما أن سخاء المكاسب الدستورية في المجال الاقتصادي -الاجتماعي تجعل من الإنسان أداة وهدف العملية التنموية. لذلك يفترض تكريس هذه المكاسب على أرض الواقع وجود حد أدنى من التضامن والتكافل كما يتطلب إرادة جماعية والتزام الدولة بتكريس ورعاية وحماية هذه المكاسب الدستورية. في المقابل نجد أن منوال

التنمية الحالي قائم على فلسفة نقيضة للمكاسب التي جاء بها دستور 27 جانفي 2014. حيث يتميز هذا المنوال بهيمنة المنطق السلعي واكتساحه لكل مجالات الحياة كما يعتمد على انتشار العقلية الفردية والأنانية والمصلحية الضيقة والتنافس الشريف وغير الشريف واللهف وراء الربح العاجل، كما أن هذا المنوال قائم على تراجع دور الدولة حيث يصبح من الصعب التزام الدولة بالعمل على تكريس ورعاية وحماية المكاسب الدستورية في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية لذلك ولتجاوز هذا التناقض والتنافر بين المكاسب الدستورية والسياسية من جهة والواقع الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى يصبح من المؤكد والعاجل البحث عن بديل تنموي يضمن الانسجام بين البعد السياسي والبعد الاقتصادي والاجتماعي.

إلى جانب أهمية دستور جانفي 2014 في مجال الحريات والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية وما ينتج عنها من إعادة توزيع السلطة والثروة هنالك مكاسب أخرى لا تقل أهمية من الناحية الاقتصادية وخاصة فيما يخص المجال التنموي. ذلك أن هذا الدستور بعد أن أقر بضرورة إصلاح الدولة وإعادة هيكلتها وانتشارها (توزيع السلطة، التزام بدعم اللامركزية ،...) أكد كذلك على دورها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي حيث ورد في الفصل 12 أن الدولة تسعى إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، والتوازن بين الجهات، استنادا إلى مؤشرات التنمية واعتمادا على مبدأ التمييز الإيجابي. كما تعمل على الاستغلال الرشيد للثروات الوطنية. كما أكد الفصل 15 "أن الإدارة العمومية في خدمة الحياد والمساواة واستمرارية المرفق العام وفق قواعد الشفافية والنزاهة والنجاعة والمساءلة" وبالتالي ولكي لا تبقى هذه "الالتزامات" وهذه المبادئ حبرا على ورق يصبح من الضروري إعادة النظر في دور الدولة من الناحية الاقتصادية حتى يتسنى لها تكريس التزاماتها الدستورية على أرض الواقع. والجدير بالملاحظة أن الدستور الجديد لسنة 2014 إلى جانب تثبيته لعديد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وتأكيده على التزام الدولة بالعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية والتوازن الجهوي وتكريس مجمل الحقوق الواردة في الدستور، فإنه اتسم "بالحياد" في المجال الاقتصادي وترك المجال مفتوحا لاعتماد تمش إرادي يخص ضبط الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية طبقا للإرادة الشعبية المعبر عنها عبر انتخابات ديمقراطية. وهذا الجانب الأخير مهم جدا ويعتبر من جملة المكاسب الدستورية التي يجب إبرازها وتثمينها لأنها تضمن مصداقية

العملية الانتخابية وتسمح بالعمل على تحقيق الإرادة الشعبية وتوفر هامشا هاما لضبط الاختيارات الاقتصادية والمالية والنقدية التي من شأنها أن تعكس هذه الإرادة. والمعلوم أن الفكر النيوليبرالي والمؤسسات المالية العالمية تحرص دائما على تقييد الإرادة الجماعية بالدفع نحو اعتماد فصول دستورية تضمن تطبيق الاختيارات النيوليبرالية والحفاظ على التوازنات المالية الكلية (مثلا ضبط نسبة عجز الميزانية على غرار اتفاق ماستريخت وإقرار استقلالية البنك المركزي، كما هو الشأن في الاتحاد الأوروبي وبالخصوص في منطقة اليورو، إلخ...)

ذلك أن استقلالية البنك المركزي مثلا لا تمثل مجرد عملية فنية بل تمثل مبدأ نيوليبرالي يهدف إلى سحب إحدى الركائز الأساسية للسياسات العمومية (المتمثلة في السياسة النقدية وإدارة القروض إلى جانب السياسات المالية) من الحكومة المنبثقة عن انتخابات ديمقراطية وتركها بين أيادي تكنوقراط غالبا ما يكونون مستميتين في الدفاع عن هذا المبدأ وتطبيق سياسات نقدية مطابقة لتعليمات الفكر النيوليبرالي. ومثل هذا المبدأ من شأنه أن يهمش العملية الديمقراطية لأن الحكومة المنبثقة عن انتخابات ديمقراطية تجد نفسها عاجزة عن ضبط السياسات النقدية الملائمة لتطبيق برنامجها الانتخابي.

إضافة إلى ما يسمى باستقلالية البنك المركزي تسعى المؤسسات المالية العالمية إلى دفع البلدان لاعتماد فصول دستورية تضمن التوازنات المالية العمومية طبقا لمبدأ نيوليبرالي آخر يسمى "بالقاعدة الذهبية" (Règle d'or) وتضبط حد أقصى لعجز الميزانية العمومية بتحديد نسبته من الناتج الداخلي الخام. وعدم وجود فصول في الدستور التونسي تكرس مثل هذه المبادئ يعتبر مكسبا هاما من شأنه أن يوفر للدولة التونسية هامشا واسعا لضبط السياسات العمومية المالية والنقدية والاقتصادية الضرورية لإنجاز بديل تنموي يتناغم مع المكاسب الدستورية وتطلعات الحركات الاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن الدستور المغربي لسنة 2011 مثلا في فصله 77 قد ألزم البرلمان والحكومة المغربية على ضمان التوازنات المالية العمومية وقنن طريقة مناقشة قانون المالية بصفة لا تسمح بالرفع من النفقات العمومية أو التقليص من الموارد العمومية (N.Akasbi 2015) كما أن هذا الدستور كان غير محايد لأنه أكد في الفصل 35 على

انحيازه للاختيارات الليبرالية عبر تأكيده على حق الملكية وحرية المبادرة والمنافسة من غير تقييد هذه الحرية بشروط تمنع وقوع تجاوزات وانزلاقات مضرة للأفراد وللمجموعات.

من جانبه اقتصر الدستور التونسي على ضمان حق الملكية بدون التنصيص على حرية المبادرة والمنافسة رغم أن مبدأ حرية التجارة والصناعة كانت من جملة المبادئ التي وقع التنصيص عليها قديما في دستور 1861 (G.Gherairi 2014). أما دستور 2014 فقد خير ترك المجال مفتوحا وعدم اعتماد فصول من النوع الوارد في دستور المغرب لأن مثل هذه الفصول المكبلة من شأنها أن تحد من حرية الاختيار وضبط السياسات من قبل الحكومة ولو وقع اختيارها بصفة ديمقراطية مما من شأنه أن يهمش العملية الانتخابية ويفرغها من محتواها.

وللتذكير فإن الفعل الاقتصادي لا يمكن اختزاله في عملية فنية بل إن هذا الفعل يمثل بالأساس عملية سياسية تنطلق من إرادة قوية وتتطلب جرأة سياسية بعيدة عن التهور والغرور والارتجال وتكون قائمة على رؤية وخطة واختيارات وأولويات وأهداف وآليات واضحة، حولها حد أدنى من الوفاق ومن الالتزام بالدعم والمساندة. ولكسب هذا الدعم يجب أن يكون الفعل الاقتصادي حريص على التوزيع العادل للأعباء والتضحيات على كل الفئات في الفترة الانتقالية الصعبة من جهة وعلى ضمان التوزيع العادل للثروات المرتقبة في المستقبل من جهة أخرى. كما أن الفعل الاقتصادي لا يمكن له أن يكون منفصلا عن البعد الاجتماعي والثقافي والبيئي لأن البديل التنموي أو التجديد هو حركية وصيرورة تتفاعل وتؤثر وتتأثر بكل الأبعاد المذكورة ولا يمكن لها النجاح إلا إذا كانت في تكامل وتناغم مع كل هذه الأبعاد كما أن الفعل الاقتصادي يفترض معرفة الواقع وتحدياته وتناقض المصالح القائمة والأطراف الفاعلة وموازين القوى السائدة واعتماد هذه المعرفة مع الاستئناس بالتجارب التنموية الرائدة لضبط خطة تضمن الحد الأدنى من الوفاق وتيسر القيام بالإصلاحات الضرورية مع تغليب التمشي البراغماتي والعقلاني على الانتماءات والمعتقدات الايدولوجية التي ما تزال إلى حد الآن محددة للمواقف والرؤى فيما يخص تشخيص واقع المنوال الحالي وتحديد النظرة لمفهوم التنمية البديلة أو المتجددة. رغم أن البحث عن بديل تنموي أصبح

ضرورة عاجلة ومؤكدة وممكنة إلا أن معالم ومحتوى هذا البديل لا تحظى بتوافق وستكون محل صراع صعب وطويل.

II تضارب المواقف حول مفهوم البديل التنموي

بالرجوع إلى الواقع المعاش نلاحظ أن أغلب الأطراف والشرائح الاجتماعية تعاني من قصور وفتور وأزمة منوال التنمية الحالي، ذلك أن العاطلون يشتكون من قلة فرص العمل والأجراء من هشاشة شغلهم ومن ضعف أجورهم ومن تدهور قدرتهم الشرائية وغياب العدالة الجبائية وسوء الحماية الاجتماعية وتدهور الخدمات الاجتماعية... أما التجار الصغار فيشتكون من منافسة المساحات التجارية الكبرى وانتشارها في كل مكان إلى جانب انتشار التجارة الموازية والانتصاب العشوائي، من جهتهم صغار الفلاحين يتذمرون من ارتفاع المديونية رغم ضعف المساندة البنكية وشروطها المجحفة و من الوسطاء و ارتفاع تكاليف كل عناصر الانتاج مقابل ضعف مداخيلهم. أما بالنسبة للصناعيين المشتغلين في إطار القطاع المنظم فقد أصبحوا مهددين من طرف توسع الاقتصاد غير المنظم والتجارة الموازية وارتفاع تكاليف انتاجهم وضعف الانتاجية وتراجع التنافسية في الأسواق العالمية ورداءة البنية التحتية وسوء أداء الإدارة العمومية وانتشار الفساد والرشوة. من جهتها ترزح البنوك تحت ثقل الديون غير المسددة « Créances douteuses » والتي يصعب استرجاعها لدرجة أن المنظومة البنكية التونسية أصبحت تحتل المرتبة الخامسة في العالم حسب حجم وأهمية الديون غير المسددة وشبه الميؤوس من استرجاعها. وبالتالي باستثناء المجموعات المستغلة لمواقع ريعيّة واحتكارية ولقربها للسلطة السياسية أو/ولعدم احترامها للقانون، فإن أغلب الشرائح الاجتماعية أصبحت معنية بإشكالية إعادة النظر في منوال التنمية الحالي وضرورة البحث عن بديل له. والاختلاف في ما يخص البديل الذي أصبح ضروري ناجم بالأساس عن اختلاف المصالح وتضارب المنطلقات الايديولوجية التي تؤثر على طبيعة تشخيص الوضع من جهة وطبيعة الحلول المقترحة من جهة أخرى.

1 موقف المؤسسات العالمية

يجب الإشارة إلى موقف المؤسسات العالمية والإقليمية التي تمثل أطرافا فاعلة ومؤثرة في تحديد أهم الاختيارات التي تميز المنوال التنموي الحالي المتأزم والتي تعتبر أن الاختلالات والنواقص والمشاكل التي أدت إلى أزمة المنوال الحالي هي بالأساس نتيجة عدم التناغم الذي حصل خاصة في فترة النظام السابق بين الاقتصادي والسياسي. ذلك أن الاصلاحات الاقتصادية الليبرالية قابلها جمود سياسي حال دون انجاز كل الإصلاحات الضرورية كما تسبب في توخي نسق بطيء بالنسبة للإصلاحات التي وقع تطبيقها الشيء الذي قلص من نجاعة الإصلاحات ومن جدواها على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي. وذلك أن الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية والانتقال إلى اقتصاد السوق إجمالا حصل دون دمقرطة المجال السياسي مما حد من الحريات الفردية والجماعية بما فيها حرية المبادرة وشوه مناخ الأعمال وقاد إلى غياب الشفافية والحوكمة الرشيدة وعدم ضمان الملكية الخاصة وتسبب في انتشار الفساد. كما أن انعدام التناغم بين السياسي والاقتصادي نتج عنه ترتيب تونس في مرتبة سفلى 114 على 178 بلد حسب المؤشر العالمي للحرية الاقتصادية[7]. علما أن هذا المؤشر يمثل حوصلة مركبة من عديد المؤشرات الجزئية، منها احترام الملكية الخاصة (رتبة تونس 76 على 178) انتشار الفساد (الرتبة 81) الضغط الجبائي (الرتبة 118) حجم الدولة (الرتبة 78) حرية الأعمال (الرتبة 25) حرية سوق العمل (الرتبة 68) الحرية النقدية (الرتبة 107) الحرية التجارية (الرتبة 158) حرية الاستثمار (الرتبة 145) الحرية المالية (الرتبة 146) ...

في نفس هذا السياق يؤكد البنك العالمي في دراسته المذكورة « révolution inachevée » أن البنك العالمي إلى حدود 2010 كان يعتبر تونس مثالا يحتذى به كما أن منتدى دافوس في عديد المرات اعتبر اقتصاد تونس الأكثر تنافسية في افريقيا... إلا أن هذه الواجهة البراقة المعروضة من طرف النظام السابق كانت تخفي مناخ اقتصادي يشكو من اختلالات عديدة وعميقة وهذا الاكتشاف "المصرح به بعد انهيار النظام السابق رغم علم البنك العالمي بكل المؤشرات وقدرتها على التحصل على كل

[7] http:// www.heritage.org/index/ranking

المعلومات ومعرفتها بخفايا الأمور يفسره البنك العالمي بالفساد واستبداد النظام السابق ومحاصرته للحريات واحتكاره للقرار الاقتصادي.

ومن هذا المنطلق فقد عبرت كل المؤسسات العالمية والإقليمية عن فرحتها بما سمته "الربيع العربي" بعدما كانت مساندة ومدعمة لأنظمة الاستبداد. ذلك أن هذه الأطراف تعتبر أنه بعد هذا الربيع ومع انتشار الحريات وإطلاق العنان للمبادرة الفردية أصبحت الظروف ملائمة وسانحة أكثر لتوسيع وتعميق الاصلاحات والاختيارات الليبرالية وإرساء التناغم الضروري بين السياسي والاقتصادي. وفي هذا الاطار طلعت علينا مبادرة الاتحاد الأوروبي المنادية بإبرام "اتفاق تبادل شامل ومعمق" ALECA وجاءت تحاليل البنك العالمي في الدراسة المشار إليها سابقا منادية بتوسيع وتجذير عملية تحرير الاقتصاد مع إلغاء الدعم والامتيازات التي تحظى بها الأنشطة غير المقيمة Offshore الصناعية وإلغاء دعم المواد الأساسية مع استهداف المستحقين بالتعويض والتأكيد على ضرورة تخصص القطاع الفلاحي على قاعدة الامتيازات التفاضلية في انتاج زيت الزيتون والغلال والخضروات السقوية على حساب الحبوب بكل مكوناتها من قمح وشعير إضافة إلى الحليب ومشتقاته... والتعجيل بتحرير الخدمات حتى قبل بداية المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي وغيرها من المقترحات ذات الصبغة الأيديولوجية والعقائدية البحتة بعيدة عن الواقعية وعن معرفة معمقة للنسيج الاقتصادي التونسي وللمصالح الوطنية في مجال التنمية المستدامة والعادلة والتحولات الدستورية الواردة على صعيد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وما تقتضيه من اختيارات اقتصادية جديدة تسمح بتحقيق تناغم بين السياسي والاقتصادي لا يقتصر على توفير الحرية فقط بل كذلك على ضمان الحقوق بكل مكوناتها. وفي هذا السياق الحريص على التشبث بنفس الاختيارات الليبرالية والدافع نحو القيام بجملة من الاصلاحات التي من شأنها توسيع وتجذير هذه الاختيارات كانت المؤسسات العالمية والجهويّة (صندوق النقد الدولي، البنك العالمي، الاتحاد الاوروبي ...) حريصة على انجاز الانتقال الديمقراطي بمفهومه السياسي بالأساس والتعجيل بالانتخابات التشريعية والرئاسية لانتصاب سلطة سياسية قارة يمكن التفاوض معها للقيام بالإصلاحات الضرورية وإبرام اتفاقيات جديدة تسرع بنسق تحرير الاقتصاد وتسدي أكثر شمولية وعمق للإصلاحات الليبرالية. وطبقا لهذا التمشي فقد اقتصرت فترات الانتقال الديمقراطي إجمالا على معالجة الجانب السياسي

وإهمال شبه تام للإشكاليات التنموية وضرورة مراجعة المنوال الحالي مع تفادي تنظيم حوار وطني شامل في هذا المجال والحرص على تمرير جملة من الإصلاحات الاقتصادية بصفة ارتجالية فوقية وسريعة تهدف بالأساس إلى احترام الالتزامات المبرمة مع المؤسسات العالمية والمواعيد المبرمجة مع هذه الأخيرة لكسب موارد مالية إضافية تمكن من تصريف الأعمال وإدارة الشأن العام على المدى القصير.

2: موقف الأحزاب والتيارات اليمينية

الأحزاب الماسكة للسلطة الآن تنتمي سياسيا إلى اليمين بشقيه اليمين الليبرالي واليمين المحافظ وتلتقي على مستويين أساسيين:

المستوى الأول يتمثل في كونها تستند إجمالا إلى نفس المرجعية الفكرية الليبرالية والمستوى الثاني يتمثل في كونها تمثل بالأساس نفس الفئات الاجتماعية المحظوظة سواء كانوا من الأثرياء أو من المنتمين إلى الطبقات الوسطى خاصة التي تشتغل في مجال المال والأعمال بالخصوص وعموما كل هذه التيارات السياسية اليمينية رغم مناداتها بضرورة إعادة النظر في المنوال التنموي الحالي نظرا لتراكم الاشكاليات الاجتماعية إلا أنها تلتقي في آخر المطاف مع أطروحات وتحاليل المؤسسات العالمية والإقليمية نظرا لتبنيها لنفس المرجعية الفكرية من قبل قياداتها ونظرا لوجود عديد الأطراف الفاعلة صلبها والمستفيدة من التحرر الاقتصادي ومن الانفتاح سواء كان في القطاع المنظم أو في القطاع غير المنظم ونظرا لتصاعد الارتباط بين المال والسياسة خاصة في السنوات الأخيرة وما ينتج عنه من تأثير على اختيارات ومواقف هذه التيارات السياسية. وصلب هذه المجموعة اليمينية يمكن أن نلاحظ أن اليمين الليبرالي إلى جانب إشارته إلى عديد الاختلالات الاقتصادية الناتجة عن منوال التنمية الحالي ومناداته بضرورة القيام بعديد الاصلاحات طبقا لوصفات المنظمات العالمية والإقليمية فإنه يركز بالأساس على الحوكمة الرشيدة في كل المجالات وعلى جميع الأصعدة. من جانبه فإن اليمين المحافظ يركز على ضرورة أسلمة الاختيارات الليبرالية وعالم المال والأعمال عبر إقامة "منظومة قيمية قوامها المخزون الثقافي والحضاري للمجتمع التونسي وهويته العربية الإسلامية " واعتماد "مصادر التمويل الإسلامي ومنتجاته وأسواق رأس المال الإسلامية... والصناديق الوقفية" وتطوير القطاع الاجتماعي التضامني لدعم مجهودات القطاع العام والقطاع الخاص وتحقيق

"الاندماج والاستدامة" عبر تفعيل دور الجمعيات التنموية والخيرية والتعاونيات ومؤسسة العمل التضامني والتكافلي عبر صناديق الوقف والزكاة. والجدير بالملاحظة أن اليمين المحافظ يلتقي مع عديد المجموعات داخل اليمين الليبرالي والمنادية بتبني خيار اقتصاد السوق الاجتماعي économie sociale du marché مع التركيز على السوق على حساب الدولة واسناد المهام المتعلقة بالبعد الاجتماعي لمكونات المجتمع المدني على حساب اعتماد سياسات عمومية في مجال إعادة توزيع الدخل والثروة كما يشمل هذا الالتقاء التأكيد على ضرورة تطوير الاقتصاد الاجتماعي التضامني من زاوية بعده الاجتماعي أكثر منه من زاوية بعده الاقتصادي والمؤسساتي.

هذا التلاقي في مجال تبني نفس المرجعية الفكرية والتقاطع في عديد المجالات وتبني عديد الخيارات سيبرز في صياغة الوثيقة التوجيهية على عديد المستويات بدء من تشخيص الوضع الاقتصادي والاجتماعي مرورا بالخيارات والتوجهات الاستراتيجية ووصولا إلى رسم الأهداف والسياسات التي وقع اعتمادها.

3 مواقف الأحزاب والتيارات التقدمية واليسارية

هذه الأحزاب والتيارات نجدها الآن في صف المعارضة السياسية التونسية وفي مستوى عديد مكونات المجتمع المدني المتميزة باعتماد مواقف نقديّة من عديد الإجراءات والسلوكيات والإصلاحات. كما أن أغلبها ينتمي إلى الحركات المعارضة للعولمة النيوليبراليّة والمنادية بإرساء "عالم بديل ممكن" يضمن حق الشعوب في تنمية مستديمة ديمقراطية وعادلة قائمة على انتشار ثقافة المواطنة وتساهم في توسيع وتجذير جميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية.

هذه التيارات تعتبر أن أزمة منوال التنمية الحالي هي أزمة اختيارات نيوليبرالية وقع تطبيقها كمسلمات والتعامل معها كمعتقدات أدت إلى تفاقم البطالة والفوارق الجهويّة والاجتماعية وانتشار الفساد في ظل اكتساح المنطق السلعي كل مجالات الحياة وإرساء علاقات دولية اقتصادية غير متكافئة قائمة على تحرير المبادلات التجاريّة والماليّة والنقديّة إلى جانب تكبيل حريّة تنقل الأشخاص. ومن هذا المنطلق تقوم هذه التيارات بتشخيص الواقع بالرجوع إلى هذه الاختيارات وتحليل علاقاتها بالنتائج المسجلة والاختلالات المرصودة. وهذا النوع من التشخيص يقود إلى بلورة

منوال تنموي بديل يتطلب تمش واقعي براغماتي يفترض التعامل بحذر مع عديد المفاهيم والمسلمات ويحرص على مراجعة الاختيارات ودور الأطراف الاقتصادية وعلاقاتها وتحديد أهداف متوازنة ومتكاملة وإقامة علاقات جدليّة وديناميكية بين كل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية قصد تحقيق تنمية مستديمة ديمقراطية شاملة وعادلة.

والتذكير بالتباينات الموجودة بين مختلف التيارات الحزبيّة والفكريّة من شأنه أن يجعلنا لا نغترّ بالوفاق الظاهري حول الإعلان من طرف أغلب الأحزاب بضرورة تجديد منوال التنمية لأن هذه الضرورة غالبا ما تستند إلى تشخيص سطحي مشترك بين هذه الأحزاب لا يقود إلى تجديد يذكر بل بالعكس غالبا ما ينتهي إلى تجذير الاختيارات التي يقوم عليها المنوال التنموي الحالي. والوثيقة التوجيهية الصادرة في 15 سبتمبر 2015 تمثل كما سنرى أحسن دليل على ذلك.

الجزء الثاني: الوثيقة التوجيهية: من التشخيص المنقوص إلى التجديد المفقود

" الوثيقة التوجيهية للمخطط الأول للجمهورية الثانية حسب المعلن تتنزل في إطار يجعل من مبادئ ومقتضيات الدستور الجديد منطلقا ومن الاستحقاقات التي قامت عليها الثورة هدفا " ومن هذا المنطلق جاءت الوثيقة التوجيهية كما ورد في التمهيد " للقطع مع النمط المجتمعي الإقصائي السائد بما يحمله من ظواهر الفساد والاستبداد والتفرقة والتهميش... ولتحدد الرؤية الجديدة لتونس وتضبط الأهداف والاستراتيجيات التنموية للخماسية القادمة"[8]. وهذه الوثيقة تمثل المرحلة الأولى والإطار المرجعي لإنجاز، في مرحلة ثانية، المخطط التنموي لفترة خمس سنوات 2016/2020 تليها مرحلة ثالثة تخص الانجاز الذي سيتطلب تظافر كل الأطراف على كل المستويات "بالاستناد إلى الدراسات القطاعية والأمثلة التوجيهية للتهيئة الترابية. وعلى هذا الأساس "ستمثل الوثيقة التوجيهية قاعدة للحوار بين القوى الحيّة في البلاد وإطارا مرجعيا للمخطط التنموي للفترة 2016/2020 مما يؤهلها للارتقاء إلى مرتبة العقد التنموي الشامل" (الوثيقة ص1). كل هذه النوايا والأهداف والأبعاد تجعل الوثيقة مصدرا ومرجعا هاما يجب أن يحظى بالاهتمام والتحليل المعمق والجاد

I الوثيقة التوجيهية وما تلاها من مبادرات منذ نشرها كانت مصادرها وما زالت محل جدل وشكوك وتساؤلات

منذ إصدار الوثيقة وقع التساؤل حول مصدرها و منشأها والأطراف التي وقفت وراءها. وقد اتجهت الأنظار إلى محافظ البنك المركزي التونسي الذي يترأس الهيئة المديرة للمركز المتوسطي بتونس (Institut de la Méditerranée – Tunisie) الذي وقع بعثه في أفريل 2014 وتكليفه (من أي طرف ؟) للقيام بدراسة استراتيجية لإعادة بناء وتنمية الاقتصاد التونسي. وقد انتظم بمقر البنك المركزي التونسي أوّل

[8]مشروع الوثيقة التوجيهية لمخطط التنمية 2016/2020 "إرادة قويّة وفاعلة لتحقيق العدالة والرخاء بتكريس الحوكمة الرشيدة". الجمهورية التونسية، 15 سبتمبر 2015.

اجتماع للجنة متابعة هذا المشروع برئاسة محافظ البنك المركزي يوم 8 جويلية 2014، أي حوالي سنة قبل إصدار الوثيقة التوجيهية. علما أن لجنة المتابعة تتكون من محافظ البنك المركزي ومن ممثلين عن المركز المتوسطي بتونس وعن المركز المتوسطي بمرسيليا وعن* La Femise ومن الإدارة العامة للخزينة الفرنسية ومن وفد عن الإتحاد الأوروبي ومن الجامعة التونسية ومن وزير الاقتصاد والمالية التونسي ومن الوزير المكلف بالشؤون الاقتصادية برئاسة الحكومة ومن سفير فرنسا بتونس[9]. والدراسة المطروحة للانجاز آنذاك كان هدفها المعلن يتمثل في " تقديم رؤية على المدى المتوسط للاقتصاد التونسي نظرا لغياب هذه الرؤية لدى السلطة القائمة ولدى الأطراف الاقتصادية والمستثمرين وشركاء تونس. وبدون هذه الرؤية لا يمكن المساهمة الناجعة في إعادة بناء وتنمية الاقتصاد التونسي "(نفس المصدر) وأثناء اجتماع لجنة المتابعة وقع الاتفاق حول العناصر التي سيقع دراستها وكيفية تنظيمها وتسلسلها خاصة منها "التحولات الهيكلية لمنوال النمو، ضبط عقد اجتماعي جديد من أجل نمو عادل، مواصلة الانفتاح "الذكي" على الاقتصاد العالمي دعم التوازنات الكلية المالية والاندماج المالي، تحديد أهم الاصلاحات الاستراتيجية على المدى القصير والمتوسط والبعيد وخطة خماسية لإعادة البناء والتنمية الاقتصادية أثناء الفترة 2020 – 2015. كما تطرق الاجتماع إلى أهم توجهات واختيارات الوثيقة الاستراتيجية[10] وإلى مؤتمر أصدقاء تونس "أو ما يسمى كذلك" استثمر بتونس المشروع الديمقراطي الرائد "المبرمج في سبتمبر 2014". وقد أثارت هذه المبادرات والمشاريع والأدوار المشبوهة لأطراف معروفة بتعاملها مع المؤسسات المالية العالمية وتبنيها للأفكار النيوليبرالية ضجة لدى الجهات المطلعة وردود فعل شعبية (أنظر التعاليق حول الخبر بالشبكات الاجتماعية) حول الأطماع الاستعمارية الجديدة والتهديدات التي تخص القرار الوطني في قضايا حساسة تتعلق بمصير تونس ومستقبل شعبها. لكن تمرير الاختيارات النيوليبرالية التي تتضارب مع مقتضيات

* femise مركز دراسات تابع للمركز المتوسطي لمرسيليا يقوم بعديد الدراسات لفائدة الاتحاد الأوروبي.

[9] Réunion du comité de pilotage de l'économie tunisienne (2015-2020) http://www.kapitalis.com, 10 juillet 2014

[10] هذه الوثيقة صدرت في مارس 2015 من طرف المركز المتوسطي بعنوان:
« Éléments pour une stratégie de développement économique et social à moyen terme en Tunisie »

تنمية مستدامة ديمقراطية وعادلة استمرت خاصة بمناسبة تقديم مشروع القانون الأساسي للبنك المركزي القائم على تكريس اختيار نيوليبرالي يتمثل في تحقيق استقلالية البنك المركزي وقانون البنوك الذي وقع مقاطعته من طرف المعارضة إلخ... وكنا نلاحظ في كل مرة نفس الحماس والصولات والجولات للأطراف المكلفة بتمرير الاختيارات المتناقضة مع المكاسب الدستورية ومع الطموحات التنموية للشعب التونسي.

الجدل الذي دار حول مصدر ومنشأ الوثيقة التوجيهية طال كذلك الوثيقة الوطنية للإصلاحات الكبرى 2016/2020[11] رغم أن الوثيقة الوطنية كان من المفروض أن توضح بصفة أدق محتوى الإصلاحات المعلن عنها من قبل الوثيقة التوجيهية والمزمع القيام بها والإجراءات التي يجب اعتمادها لإنجازها إلا أنها كسابقاتها أثارت جدلا كبيرا حول مصدرها ومنشأها حيث أنها في عديد الجوانب كانت نسخة مطابقة للأصل لمشاريع إصلاح وقع ضبطها في دراسات تخص واقع المغرب. كما أن هذه الوثيقة رغم تذكيرها بالمحاور الاستراتيجية الواردة في الوثيقة التوجيهية للمخطط، إلا أنها تخلت عن الطموح المعلن في الوثيقة التوجيهية فيما يخص تجديد منوال التنمية واكتفت بالاندراج في الاختيارات القائمة في إطار المنوال التنموي الحالي لعرض الإصلاحات الجوهرية المشار إليها. ذلك أنه خلافا للوثيقة التوجيهية فإن الوثيقة الوطنية ذات "المنشأ المغربي" لم تذكر البتة نية البحث عن تجديد منوال التنمية، كما أنها من ناحية التشخيص لم تركز بإطناب على ذكر سلبيات واختلالات المنوال التنموي السائد قبل 2011 كما وقع التعرض إليه في الوثيقة التوجيهية بل بالعكس فقد أبرزت أن نسبة النمو الكامنة (Croissance potentielle) كانت 5.2 % مقابل نسق نمو مسجل 4.5% أثناء الفترة 1990-2010 أي أن الفرق ضئيل والنتائج جيدة واقتصرت على الإشارة بأن محدودية منوال التنمية يكمن بالأساس في نوعية النمو (La Qualité de la croissance) الذي لم يقدر رغم نسقه المرتفع على الحد بما يكفي من نسبة البطالة التي استقرت في مستوى مرتفع (13%) كما أنه لم يتمكن من تقليص الفوارق الجهويّة. كما أشارت الوثيقة الوطنية إلى تراجع مستوى النمو الكامن من 5.2% إلى 3% فقط منذ 2011 نتيجة تراجع هام في نسبة

[11] « Programme National des Réformes Majeures 2016-2020 » Présidence du gouvernement, conseil des analyses économiques, Tunis, Janvier 2016.

الاستثمار التي نزلت إلى 18%. وبالتالي أصبح الشغل الشاغل للوثيقة الوطنية لا يتمثل في تجديد منوال التنمية بل في البحث عن الرفع من نسبة النمو الكامنة من خلال الرفع من نسبة الاستثمار وتوجيه منظومة الانتاج نحو أنشطة متجددة مع توفير مناخ تنافسي وذلك في إطار الاختيارات الاستراتيجية التي تميز المنوال التنموي الحالي مع التركيز على الجانب الفني للإصلاحات. وتجدر الإشارة أن أهم هذه الاصلاحات أولا تخص تدعيم تمويل الاقتصاد عبر عديد الإجراءات من أهمها تمرير القانون المتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي والهادف إلى إقرار مبدأ نيوليبرالي هام يتمثل في استقلالية البنك المركزي وقانون البنوك الذي واجه أخيرا طعنا في مضمونه واجراءات مناقشته من قبل العديد من نواب الشعب.كما تخص ثانيا تحسن توازنات الميزانية العمومية عبر إصلاح الإدارة الجبائية والإدارة الجمركية والمنشآت العمومية وإعادة هيكلة مالية لصناديق الضمان الاجتماعي الخ... ثالثا تخص الإصلاحات تنمية الموارد البشرية عبر إصلاح المنظومة التربوية بجميع مكوناتها. إلى جانب إصلاحات تخص سياسات التشغيل النشيطة وإدارة سوق الشغل.

والجدير بالملاحظة أنه عندما تكون الإصلاحات ناتجة عن أملاءات وخاضعة لضغوطات من أجل التعجيل بتمريرها فإنها ستصبح حتما غير محل تملك وليست محل اقتناع من أغلب الأطراف سواء كانت حكومية أو حزبية أو برلمانية. والدليل على ذلك أن عديد الإصلاحات مرت بصعوبة (مثل قانون البنك المركزي) أو هي محل طعون (مثل قانون البنوك والمؤسسات المالية) أو هي رهينة حوارات وخلافات لا تنتهي (مثل مجلة الاستثمار) أو هي بدون نصوص تطبيقية وبالتالي بدون تطبيق فعلي (مثل قانون الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام)، الخ...

وقد عبر صراحة عن هذا الوضع الذي يميز مسار الإصلاحات الرئيس السابق للكتلة البرلمانية للحزب الأغلبي حين أشار في حديث صحفي[12] "أن أكبر إشكال لاحظناه خلال هذه الفترة النيابية في مشاريع القوانين المقترحة من قبل الحكومة هو فقدانها لأي روح سياسية...وتقتصر جلها على ترميم الجوانب الفنية والتقنية لا غير ويكون

[12]حوار صحفي مع الرئيس السابق لكتلة نداء تونس، جريدة الشروق عدد يوم الأحد 15 ماي 2015 صفحة 6.

ذلك أحيانا بطريقة تتناقض مع الاتجاه السياسي العام الذي رسمناه في نداء تونس في إطار توجّه اقتصادي متوازن يراعي التكامل بين دور الدولة والقطاع الخاص".

الإصلاح الرابع الوارد في الوثيقة الوطنية يخص إعادة هيكلة منظومة الحماية الاجتماعية على مستوى التغطية الصحيّة والتقاعد والتحويلات الاجتماعية خاصة في ما يهم مراجعة الدعم وتوجيهه إلى مستحقيه. وأخيرا يشمل الإصلاح الخامس الإطار المؤسساتي الذي يخص إطار المنافسة والمناقصات العمومية ووضعيات الإفلاس وتحسين نسبة انجاز الاستثمارات العمومية والتنمية الجهوية ومناخ الأعمال.

اجمالا كل هذه الاصلاحات الواردة في الوثيقة الوطنية للإصلاحات الكبرى بقطع النظر عن محتواها وأهدافها التي جاءت مطابقة لتوصيات المؤسسات المالية العالمية والإقليمية. أثارت جدلا حول مصدرها ومدى انسجامها مع الوثيقة التوجيهيّة التي سبقتها ومدى انسجامها مع الواقع التونسي باعتبار منشأها المغربي. ومثل هذا الجدل الذي جاء بعد الجدل القائم حول الوثيقة التوجيهية ساهم بقدر كبير في استمرار ضبابية الرؤية حول مستقبل التنمية في تونس وفي تصاعد الشكوك حول استقلال القرار الوطني ومدى تملك السلط القائمة للمشاريع والإصلاحات المذكورة والمعروضة على مجلس نواب الشعب. ومما زاد الطين بلة في المدة الأخيرة هي الطريقة غير الشفافة التي وقع اعتمادها في البداية لإسناد مهمة الترويج للمخطط الخماسي 2016/2020 إلى بنك لازار الفرنسي بدون اتفاق حاصل في المجلس الوزاري وبدون إعلام الرأي العام. وقد كشف المحظور نائب من مجلس النواب كان سببا في تبادل الاتهامات وحدوث ضجة إعلامية حول الملف الغامض مما قاد رئيس الحكومة إلى ايقاف الصفقة المشبوهة واعتماد طريقة المناقصة لاختيار مروج للمخطط. إلا أن إسناد هذه المهمة لثلاثي يتركب من مجمع أرجيل (ARGIL) وكومات (Comete) وجون إفريقيا (Jeune Afrique Events) عبر المناقصة قادت إلى إثارة شبهات جديدة حول إقصاء روتشيلد (Rothschid) الذي ساهم في المناقصة وقدم أحسن عرض مالي. وهذا الإقصاء كان بدعوى شكوك حول تتبعات وشبهات تخص اثنان من الخبراء التابعين لروتشيلد. إلا أنه وقع قبول عرض الثلاثي المذكور رغم وجود دومينيك ستراوس خان (Dominique Strawss Khan) المدير العام السابق لصندوق النقد الدولي والرئيس السابق لشركة مفلسة (LSK) والذي هو محل تتبعات

عدلية في قضية تحيل في لكسمبورغ وسويسرا وهو كذلك من بين من وقع ذكر أسمائهم في فضيحة بناما[13]. علما أن كراس الشروط التي تخص المناقصة من المفروض أنها تمنع من اعتماد خبراء حولهم شبهات ومحل تتبعات عدلية. والمدير السابق للصندوق يتميز بكونه من المناصرين للنظام التونسي الفاسد السابق علاوة على أنه محل شكوك كبيرة في الفساد والعلاقات المشبوهة وتتبعات عدلية متعددة ومتنوعة في بلدان مختلفة مما أدى بأحد الأطراف المساهمة في المناقصة إلى القول أن ما حدث "est pitoyable et que cet appel d'offre sent le bidonnage". كل ما ورد من شأنه أن لا يساهم في توضيح الرؤية التنموية وفي طمأنة المستثمرين المحليين والأجانب وفي توطيد الثقة في المؤسسات وإعطاء مصداقية للسلطة التونسية وفي تسهيل عملية الترويج للمخطط الخماسي الذي أصابه التعثر قبل أن يرى النور.

II ملاحظات منهجية تثيرها المقارنة بين الوثيقة التوجيهية والوثيقة الوطنية للإصلاحات الكبرى

إن الأزمة الحالية التي يتخبط فيها المنوال التنموي الحالي ليست بالأزمة الحديثة التي وقع اكتشافها على إثر الانتفاضات الشعبية العارمة التي شهدتها البلاد منذ أواخر ديسمبر 2010. ذلك أني كنت شخصيا قد أشرت منذ 1998 إلى المؤشرات العديدة التي تبين فتور وتراجع أداء المنوال التنموي وتفيد بقصوره على مواجهة التحديات المتصاعدة خاصة في مجال التشغيل والتنمية الجهوية والعدالة الاجتماعية[14] وناديت منذ ذلك الوقت إلى ضرورة مراجعة المنوال واقترحت الإجراءات الواجب اتخاذها على المدى القصير والمتوسط والبعيد. وأمام استمرار العمل بنفس المنوال، نتيجة تشبث الفئات المهيمنة والمستفيدة من ذلك المنوال واختياراته نظرا لقربها أو تقربها من السلطة السياسية، فقد أكدت في دراسات ومناسبات لاحقة [15]أن استمرار المنوال في تحقيق نفس نسق النمو لا يجب أن يحجب عنا أزمة المنوال التنموي، ذلك أن هذا

[13] Article au journal le Parisien (DSK au chevet de la Tunisie) - in : http ://www.leparisien.fr.

[14] A. Bedoui « dynamique de la croissance et dynamique de l'emploi » étude réalisée à l'occasion de l'organisation du séminaire national sur l'emploi par le ministère de l'emploi et de la formation professionnelle, Tunis, 1998.

[15] A. Bedoui «Evolution de l'économie tunisienne » rapport annuel de la commission economique pour l'Afrique (CEA) Addis- Abeba, Ethiopie, 2003.

الاستمرار أصبح ناتج عن توخي سياسات إغراق مختلفة ومكلفة للمجموعة الوطنية ومرهقة لكل الأطراف الاقتصادية.

واليوم رغم وجود عديد الظروف الملائمة لانجاز تجديد فعلي لمنوال التنمية إلا أن عمليّة التجديد أصبحت صعبة ومعقدة رغم حاجة البلاد الماسة إلى بلورة بديل تنموي واضح المعالم، قادر على رفع الضبابيّة الطاغية وتوضيح الرؤية المستقبلية قصد إدخال الطمأنينة في النفوس وإرجاع الثقة في المؤسسات وفي المستقبل لدى كل الأطراف الاقتصادية والاجتماعية. وكما ورد تحليله سابقا فإن عملية التجديد تأتي في ظروف تميّزت بكثرة الضغوطات الخارجية والمشاريع الاصلاحية الهادفة إلى تعميق الاختيارات النيوليبرالية (مشروع الاتحاد الأوروبي من أجل اتفاق تبادل حر شامل ومعمق، شروط صندوق النقد الدولي فيما يخص الإصلاحات المطلوبة للتحصل على قروض إضافية، شروط البنك العالمي إلخ...) والتي استغلت الصعوبات المتعددة والمتصاعدة في المجال الاقتصادي والاجتماعي والمؤسساتي والأمني والتي ساهمت في تدهور أكبر للقدرة التفاوضية لتونس. كما استغلت الجهات الخارجية لتمرير مشاريعها وجود عديد الأطراف التي تسابقت بكل حماس لانجاز الأدوار القذرة وتعبئة عديد الفئات الطفيلية التي استفادت من الاختيارات النيوليبرالية سابقا وحاضرا. من جهة ثانية ساهم وجود عديد التناقضات في مجال المصالح الاقتصادية والتصورات والحساسيات الفكرية إلى جانب اكتساح الساحة السياسية من قبل أصحاب المال والأعمال والسماسرة وكل من هب ودب، خاصة بمناسبة الانتخابات الرئاسية والتشريعية الأخيرة، في جعل عملية بلورة منوال جديد محل تجاذبات وصراعات خفيّة وعلنية وخاضعة أكثر لموازين قوى خارجية وداخلية أكثر منها للإرادة السياسية التي تنطلق من المصالح الشعبية والإستراتيجية لتونس.

وهذا الوضع يبرز بأكثر جلاء ووضوح من خلال التمشي المنهجي للوثيقة الوطنية للإصلاحات الكبرى التي أكدت ضعف وسطحية التشخيص الوارد بالوثيقة التوجيهية.

والاشكالية المنهجية تبرز من خلال عدول الوثيقة الوطنية عن الحديث على تجديد منوال التنمية كما ورد سابقا بالوثيقة التوجيهية. وهذا العدول لم يرد من باب السهو

أو الصدفة بل كان يرتكز على تمش جديد وقع الإعلان عنه في تصريح صحفي[16] من قبل الوزير المستشار لدى رئيس الحكومة المكلف بالإصلاحات الكبرى. وهذا التمشي الجديد ينطلق من مقارنة ساذجة تعتبر أن وضع المنوال التنموي الحالي يشبه وضع السيارة المعطوبة حيث يقول " لو كانت لديك سيارة ولاحظت أنها ليست ناجعة بما فيه الكفاية فأنت لا تغير كل شيء في مرّة واحدة بل تتطرق إلى أصل المشكلة ثم لا تغير إلاّ الذي يجب تغييره وتحافظ على الباقي". وبالتالي أصبح تجديد منوال التنمية الذي تحدثت عنه الوثيقة التوجيهية لا يطرح قضية الاختيارات (نوع السيارة، صنفها، حجمها، عدد مقاعدها، نوع البنزين، قوّتها الجبائية ...) ومدى ملائمة تلك الاختيارات مع واقع المجتمع ومدى قدرتها على التجاوب مع الطموحات الشعبية وتحقيق تنمية مستدامة وعادلة إلخ... بل تحول التمشي إلى الإبقاء على الاختيارات القائمة والاكتفاء بتغيير قطع الغيار المعطوبة وبهذه الصفة أصبح التجديد يقتصر على صيانة القديم. وهنا يجب التذكير من الناحية المنهجية فيما يخص علاقة إشكالية منوال التنمية بإشكالية الإصلاحات إلى الآتي:

- أولا: أن عمليّة تجديد منوال التنمية لا يمكن لها أن تقارن بعملية صيانة سيارة لأن التجديد لا يقتصر على القيام بعمليات تلفيقية وترقيعية ولو وقع ذلك تحت عنوان الإصلاح.

- ثانيا: الإصلاحات يجب أن تأتي بعد تحديد معالم المنوال التنموي الجديد وأهم الاختيارات التي يقوم عليها المنوال. وهذه المرحلة ضروريّة لتجديد اختيارات شاملة متكاملة ومنسجمة على المستوى الكلي والقطاعي والترابي وعلى مستوى السياسات الداخلية والخارجية. وبالتالي تصبح هذه العملية بمثابة تجديد الإطار المرجعي الذي على أساسه يقع ضبط مشاريع الاصلاح وبهذه الكيفية نضمن التناسق والتكامل بين الإصلاحات من جهة وقدرتها على ترجمة وتكريس المنوال التنموي الجديد من جهة أخرى. في غياب هذا التمشي تبقى مشاريع الإصلاحات بدون بوصلة ولا مرجعيّة وتتحول إلى عمليات تلفيقية تساهم في تكريس الاختيارات القديمة القائمة التي أدت إلى تفاقم مشاكل التشغيل والبطالة وإلى استمرار الفوارق الجهويّة وارتفاع الفوارق

[16] أنظر جريدة الشروق ليوم الاربعاء، 25 ماي 2016 صفحة 4 بالشروق الاقتصادي.

الاجتماعية وكانت سببا رئيسيا في الانتفاضات الشعبية واستمرار الحراك الاجتماعي حول قضايا التشغيل والتنمية الجهوية والوطنية.

- ثالثا: يجب الإشارة إلى أن تحديد معالم المنوال التنموي الجديد لا يتطلب وقتا كبيرا نحرص على عدم إهداره نظرا لكثرة المشاكل المطروحة التي تتطلب حلولا عاجلة. كما أنه لا يمكن مقارنته بعملية فنيّة مرهقة متشابهة ببعث مشروع صناعة سيارة جديدة (مادمنا نتحدث في مجال السيارات) في بلد يتميز بالبيروقراطية والفساد وإحباط العزائم. بل هذا التجديد يتطلب تشخيصا جديا منهجيا وموضوعيا للمنوال القديم على أساسه يقع التخلص أو مراجعة المفاهيم والمعتقدات التي أدت إلى اعتماد هذا المنوال. ومن هذا المنطلق يقع تحديد الاختيارات الجديدة واعتمادها كإطار مرجعي للقيام بالإصلاحات الكبرى انطلاقا من عزيمة سياسية واضحة وجادة تحظى بحد أدنى من الوفاق الوطني يضمن اقتناع والتزام كل الأطراف بالإصلاحات الكبرى وحرصهم على توفير المساندة المستمرة لإنجاح المسار التنموي.

ومن هذا المنطلق المنهجي سنعمل فيما يلي على انجاز قراءة نقديّة للوثيقة التوجيهية للمخطط الخماسي 2016/2020 لمعرفة مدى توفّقها في انجاز تشخيص معمق وموضوعي للمنوال التنموي الحالي كمرحلة أساسية للقيام بعمليّة تجديد المنوال التنموي. كما سنقوم بهذه القراءة النقدية بدون خلفية ايديولوجية، انطلاقا من النتائج المسجلة ومن السياسات المعتمدة في مختلف المجالات ومن طريقة التعامل مع المفاهيم التي يقع تسويقها من قبل المؤسسات العالميّة. وبالتالي سيكون التمشي النقدي براغماتيا وتحليليا لا يخص ركائز الاقتصاد الرأسمالي ودوره في تحديد عديد النتائج المسجلة بل سيركز على تحليل حجم وتوجهات السياسات التعديلية وطريقة التعامل والتفاعل مع المنطق السلعي المكتسح لكل مجالات الحياة وذلك على طريقة Allain Caillé مؤسس مجلة موس Mauss[17] وهذا المفكر المختص في علم الاجتماع قضى حياته في مقاومة الفكر المبني على اعتبار الإنسان خاضع فقط لمنطق المنفعة

[17] Mouvement anti-utilitariste dans les sciences sociales(MAUSS) Alain Caillé un des vétérans de la critique du tout marché qui explore principalement les dimensions non marchandes et non monétaires de l'échange a déclaré que « la contestation ne porte plus de nos jours sur les fondements de l'économie capitaliste de marché mais sur l'ampleur et l'orientation de sa régulation », in critique de la raison utilitaire, ed la découverte 2003.

المادية والشخصية. ذلك لأن Caillé يعتبر الإنسان خاضع كذلك لمنظومة قيم وبالتالي كان دائما ينادي بعدم الخلط داخل المجتمع بين الإنسان ككائن اجتماعي خاضع لمنظومة قيم وعلاقات والإنسان ككائن اقتصادي (Homo économicus) خاضع للمنطق المنفعي المطلق.

III التشخيص المنقوص مثل عائقا لإنجاز التجديد المنشود

إن مرحلة التشخيص تعتبر من أهم المراحل في كل عملية إصلاحية. وقد تعرضت الوثيقة التوجيهية للمخطط الخماسي في بابها الأول إلى التشخيص وخصته بثمانية عشر صفحة من مجمل الوثيقة التي احتوت على 86 صفحة. والجدير بالملاحظة أن التشخيص قد اكتفى بتسجيل ومعاينة الإخلالات والنقائص والنتائج بدون تفسيرها وتحليلها بالرجوع إلى الاختيارات الرئيسية التي كانت سببا في الوصول إلى مثل تلك الإخلالات من جهة وبدون التعرض بالتحليل النقدي إلى المفاهيم والمسلمات التي كانت وراء اعتماد مثل تلك الاختيارات من جهة أخرى. كما أن التشخيص عندما تعرض للنتائج الإيجابية التي وقع تسجيلها من قبل الاقتصاد التونسي والتي ساهمت في تحسين تصنيف تونس من قبل الهيئات العالمية إلى موفى سنة 2010 لم يقم بدراسة مقارنة بين الإيجابيات المشار إليها والتكلفة التي تكبدها الاقتصاد للحصول على تلك الإيجابيات. حيث أن الحفاظ على نسق النمو وتحسين التوازنات المالية الداخلية والخارجية والتحكم النسبي في مؤشر الأسعار عند الاستهلاك وتقليص نسبة التداين العمومي من الناتج.... قد تحقق بالأساس بفضل سياسات الإغراق المختلفة وضعف نفقات التنمية وذلك على حساب التوازنات الحقيقية (التشغيل، التنمية الجهوية، العدالة الاجتماعية ...)[18].

وقد أشار هذا التشخيص إلى العديد من الإختلالات تخص :

- نسبة النمو التي كانت دون حجم التحديات مع محتوى تشغيلي للنمو ضعيف.
- مساهمة ضعيفة للاستثمار في المجهود التنموي

[18] عبد الجليل البدوي "الإشكاليات والتحديات الاقتصادية ...".

- ضعف التنمية الجهوية في المناطق الداخلية واستمرار التفاوت الجهوي
- ضعف الأداء المؤسساتي وغياب الحوكمة الرشيدة
- ضعف مردود السياسات الاجتماعية واستمرار نسبة الفقر في مستويات عالية
- تدهور التوازنات المالية الكلية في الفترة الأخيرة 2011- 2015
- ارتفاع كلفة التدهور البيئي
- وجود اختلالات تميز العلاقات الاقتصادية الخارجية مرتبطة بانحصارها في 4 أسواق اوروبية واعتمادها على سلع ذات قيمة مضافة ضعيفة مع ضعف الاندماج في سلاسل القيمة العالية

وقد وقع استعراض هذه الاختلالات بتمش وصفي يستند إلى معطيات إحصائية تفيد حجم وتطور الاختلالات المشار إليها مع خلط بين الأوضاع الهيكلية التي تميز منوال التنمية على مدى الفترة الطويلة منذ بداية الانتقال إلى اقتصاد السوق في إطار برنامج الإصلاح الهيكلي الذي وقع اعتماده رسميا منذ 1986 وبين الفترة الأخيرة التي تعتبر استثنائية تندرج في إطار الانتقال الديمقراطي المفتوح مبدئيا على كل الاحتمالات.

وقد يكون الاكتفاء بمعاينة الاختلالات وعدم ربطها بالاختيارات ناتج عن اعتبار أن منوال التنمية أظهر محدوديته في فترة زمنية معينة بعد ما سجل نجاحات في الفترة السابقة. ذلك أن الصفحة الرابعة من الوثيقة تشير أنه " بالرغم من أهمية النتائج المسجلة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي فقد أثبت منوال التنمية منذ نهاية التسعينات محدوديته حيث كانت نسبة النمو دون المستويات المسجلة في الدول الشبيهة والتوزيع غير العادل لثمار التنمية بين الفئات والجهات" ومن هذا المنطلق فإن محدودية منوال التنمية تصبح غير مرتبطة بالاختيارات الاقتصادية والاجتماعية، كما سنوضحه لاحقا، بل تعزى هذه المحدودية إلى عدد من الإشكاليات الهيكلية وخاصة منها ضعف الحوكمة الرشيدة وتفشي الفساد إضافة إلى قلة نجاعة السياسات العمومية وضعف الانتاجية. وبالتالي تصبح المحدودية لا تهم منوال التنمية بل تهم فترة زمنية من حياة هذا المنوال كما أن هذه المحدودية لا تعني المجال الاقتصادي واختياراته ومنطلقاته المفاهيمية بل

تعني فقط المجال المؤسساتي وقلة نجاعة السياسات العمومية. كل هذه اللّخبطة تهدف في الحقيقة إلى تفادي التطرق إلى الاختيارات والمفاهيم وإلى الحرص على تبني مواقف المؤسسات العالمية الحارسة للمعبد النيوليبرالي.

إلى جانب غياب التحليل المقارن بين النتائج الإيجابية والتكلفة التي مكنت من تحقيقها لم يقع طرح وتحليل إشكالية هامة. ذلك انه حسب الفكر الليبرالي يمثل تحسين التوازنات المالية إحدى الشروط التي يجب توفيرها لتحسين مناخ الأعمال قصد تشجيع الاستثمار ورفع نسق النمو والتمكن من تحسين التوازنات الحقيقية. لكن رغم التحسن الحاصل في التوازنات المالية اكتفى التشخيص بملاحظة غياب هذه التطورات الموعودة عبر تسجيل:

- تراجع نسبة الاستثمارات العمومية من الناتج من 8% تقريبا خلال التسعينات إلى 6% خلال فترة ما قبل الثورة
- عدم تمكن نسبة الاستثمارات الجمليّة من تجاوز معدل 25% من الناتج قبل 2010 مع تقلص هذه النسبة في السنوات الأخيرة لتبلغ 18.5% سنة 2015
- ضعف نسبة الاستثمار الخاص من الناتج مقارنة مع العديد من البلدان مثل المغرب وماليزيا ورومانيا. هذا الضعف وقع معاينته كذلك في ما يخص نسبة الاستثمار الخاص من إجمالي الاستثمار التي ناهزت 61% في تونس سنة 2010 مقابل 78% في المغرب و 85% بتركيا و75% بمصر
- عدم قدرة تطور الناتج المحلي الإجمالي على تجاوز سقف 5% حيث تطور هذا الناتج بمعدل 4.5% على كامل فترة 1984/2010

وقد اكتفى التشخيص بتفسير هذه التطورات بضعف الحوكمة وتفشي الفساد وضعف الشفافية وتنامي ظاهرة التجارة الموازية. وكان من الضروري أن يتجاوز التشخيص العموميات التي نشترك فيها مع عديد البلدان التي وقع اعتمادها للمقارنة مع الوضع بتونس. وفي هذا الصدد هناك حاجة ملحة إلى التعمق في عديد الإشكاليات من أهمها:

- لماذا لم يتمكن القطاع الخاص التونسي من الإحلال محل الدولة التي قلصت من استثماراتها ومحل القطاع العمومي الذي وقع خوصصة جانب هام منه وذلك رغم الدعم والتشجيعات السخية التي تقدمها المجموعة الوطنية لتشجيع الاستثمار الخاص المحلي واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.
- ما هو مردود هذه التشجيعات السخية في مجال الاستثمار والنمو والتشغيل والصادرات وتنويع وتقوية النسيج الاقتصادي؟ وهل يجب على ضوء التقييم الموضوعي إعادة النظر في هذه الآليات وتطويرها لتحسين مردودها ؟
- لماذا لم تتمكن تونس من تجاوز سقف النمو بمعدل 5% على المدى الطويل رغم عديد التحولات الهامة التي عرفها الاقتصاد التونسي[19] منها ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاد على السوق العالمية، التراجع النسبي لدور وحجم الدولة، تراجع حجم القطاع العمومي، تحرير المبادلات التجارية، تحرير الأسعار والاستثمار، التحولات الحاصلة في هيكلة الانتاج والصادرات...؟ هل أن عدم تجاوز هذا السقف ناتج عن ضعف الاندماج الاقتصادي قطاعيا وترابيا مما حدّ من توسع السوق الداخلية؟ هل هو ناتج عن ضعف القدرة على توسيع وتنويع الأسواق الخارجية؟ هل هو ناتج عن هشاشة النسيج الاقتصادي، هل هو ناتج عن عدم وجود ثقافة المبادرة الخاصة وعن هشاشة القطاع الخاص...؟

إلى جانب الملاحظات السابقة يجب الإشارة إلى جملة من الإشكاليات والقطاعات الهامّة التي وقع إهمالها في التشخيص أو التعرض إليها بعجالة وبدون تقييم وتحيين منها:

- المؤسسات العمومية وما تمر به من صعوبات مختلفة نظرا لغياب سياسات قطاعية واضحة ولتراجع دور الدولة ولطريقة تسييرها ونمط علاقاتها مع سلط القرار المركزيّة إلخ... علما أن المؤسسات العمومية تمثل قرابة 10% من الانتاج المحلي الخام وقرابة 17% من الاستثمارات الجملية وتشغل حوالي 140 ألف ما بين إطارات وعمال يتقاضون أجورا تصل

[19] A. Bedoui « limites, contraintes et perspectives de la croissance en Tunisie » in revue horizon maghrébin, N°46, éd presse universitaire du Mirail, Toulouse, France 2002

نسبتها من حجم الأجور الجملية إلى حوالي 12%. ورغم هذه الأهميّة يشكو هذا القطاع من عديد الاختلالات والصعوبات التي تهدد وجوده ودوره في الاقتصاد الوطني. والسؤال المطروح هنا هو هل إهمال هذا القطاع في التشخيص يعتبر مؤشرا على نيّة خوصصته في إطار التشبث بالاختيارات القائمة؟

- القطاع غير المنظم وبالخصوص التجارة الموازية لم يحظ هو الآخر بالاهتمام من قبل التشخيص رغم ما يعرفه هذا القطاع من توسع عشوائي ومن تهديد للقطاع المنظم وللميزانية العمومية ولصحة المواطن. علما أن هذا القطاع تمثل نسبته من الانتاج المحلي الخام غير الفلاحي حسب المصادر من 25% إلى 50 % ونسبة التشغيل غير الفلاحي به تتجاوز 40% أما نسبة التجارة الموازية فإنها تفوق 50% من رقم المعاملات التجارية. وهنا كذلك السؤال المطروح هو هل أن الإهمال المشار إليه مرده أن الوثيقة التوجيهية تعتبر أن القطاع غير المنظم هو قدرنا في غياب التنمية وفي إطار الاختيارات النيوليبرالية المعتمدة؟

- أخيرا القطاع الفلاحي يبقى كذلك ضحية إهمال مستمر حيث أنه لم يحظ في التشخيص بالمكانة التي تعكس أهميته بعلاقة مع إشكالية الأمن الغذائي ومع ما يعيشه هذا القطاع من مشاكل عديدة ومتراكمة. علما أن قطاع الفلاحة يمثل قرابة 10% من الناتج المحلي الخام و7% من الاستثمارات الجملية وقرابة 20% من الناشطين كما يمثل المحدد الأساسي لآفاق تطور الصناعات الغذائية. وهنا كذلك السؤال المطروح هو هل أن هذا الإهمال يفسر بترقب ما ستسفر عنه المفاوضات المقبلة حول مشروع التبادل الحر والشامل والمعمق ALECA وبالتالي يصبح مستقبل هذا القطاع الهام والحساس رهن أحداث خاضعة لمنطق موازين القوى التي هي بدون شك في صالح الاتحاد الأوروبي؟

إجمالا فإن التشخيص قد أهمل تقييم وتحليل قطاعات تمثل أكثر من 50% من الناتج المحلي الخام وما لا يقل عن 30% من الاستثمارات الجملية وبالتالي يمثل النقص الحاصل قرابة نصف الاقتصاد. إلى جانب ذلك يجب الإشارة إلى إهمال تقييم وتحليل تجربة الشراكة مع الاتحاد الأوروبي رغم أن البلاد بصدد خوض مفاوضات

حول مشروع ALECA وكان من المفروض القيام بتقييم هذه التجربة بعمق لاستخلاص الدروس والوقوف عند النواقص والاختلالات قبل الدخول في مفاوضات حول هذا المشروع.

ومن أهم الإشكاليات التي تعرض إليها التشخيص تلك التي تخص بروز "منذ سنة 2000 بوادر هشاشة منوال التنمية الذي أظهر محدوديته وعدم قدرته على مجابهة التحديات الجديدة إذ اعتمد على قطاعات تقليدية ذات انتاجية منخفضة وقيمة مضافة ضعيفة تقوم أساسا على التكلفة المتدنية لليد العاملة غير المختصة وبالتالي فإن النمو كان إلى حد كبير ناتجا عن تراكم كمي لعوامل الإنتاج دون تطور ملحوظ في انتاجية هذه العوامل" ورغم أهمية هذه الملاحظات إلا أن البحث عن الأسباب وعن مسبباتها أي المفاهيم والركائز النظرية التي أدت اليها بقيت مفقودة تماما حيث اكتفى التشخيص بالإشارة إلى الحماية المكثفة للسوق الداخلية التي كانت سببا في استمرار الاختلالات القطاعية (القطاعات الموجهة للسوق الداخلية والقطاعات المصدرة) وفي تطور اقتصاد ريعي.

وفي حقيقة الأمر فإن توجه الموارد المالية والبشرية نحو القطاعات التقليدية ذات الإنتاجية المنخفضة والقيمة المضافة الضعيفة كان ناتج بالأساس عن السياسات التعديلية التي وقع اعتمادها منذ إصدار مجلة الاستثمار سنة 1993، حيث تخلت هذه السياسات عن ضبط سياسات قطاعية في الميدان الصناعي والفلاحي والخدماتي توجه رأس المال نحو قطاعات جديدة تواكب التطورات الحاصلة داخليا في ميدان الموارد البشرية خاصة ارتفاع عدد ونسبة حاملي الشهادات العليا وتأخذ بعين الاعتبار التحولات الخارجية الطارئة في مجال المنافسة وفي إطار العولمة (إلغاء اتفاق الألياف، اشتداد المنافسة في عديد الأنشطة التي تعتمد كثافة اليد العاملة بدخول الصين وعديد البلدان الأخرى في السوق، بروز تقنيات جديدة وتأثيرها على تجزئة الأسواق (segmentation) تحول المنافسة من منافسة تعتمد الضغط على التكاليف (compétitivité – prix)إلى منافسة تعتمد تنوع الإنتاج والابتكار والنوعية والخدمات بعد البيع والضمانات(compétitivité hors prix) و تسعى إلى تمتين النسيج الاقتصادي عبر بناء سلاسل انتاج (filières) والرفع من نسبة الاندماج القطاعي والترابي... وقد تجسد هذا التخلي عن السياسات القطاعية عبر إصدار مجلة

استثمار تسند نفس الامتيازات لكل الأنشطة والقطاعات بدون تمييز (التمييز اقتصر على تشجيع الصادرات والاستثمار في التقنيات و كذلك في بعض الجهات الداخلية) خلافا للمجلات السابقة التي كانت تتميز ببعدها القطاعي وبربط الامتيازات المسندة بعدد مواطن الشغل المحدثة. وقد مكنت هذه المجلات من تطوير قطاعات وأنشطة جديدة في السياحة والنسيج والكهرباء والميكانيك... ومع التخلي عن البعد القطاعي اقتصرت السياسات على بعث برامج إعادة التأهيل في القطاع الصناعي والخدماتي تستفيد منه كل المؤسسات الاقتصادية تونسية كانت أم أجنبية إلى جانب الرفع من الدعم والامتيازات بكل أصنافها للقطاع الخاص.

وقد أدى هذا التخلي عن السياسات القطاعية إلى توظيف الموارد طبقا لمنطق السوق مما نتج عنه نوع من تثبيت النسيج الاقتصادي في تقسيم دولي لعمل تقليدي قائم على استغلال الامتيازات التفاضلية القارة تقتصر على استغلال الموارد الطبيعية الباطنية وتحويلها في بعض الحالات (فسفاط، بترول، غاز، مواد انشائية...) أو غير باطنية مثل الشمس والبحر والشواطئ في مجال السياحة من جهة وعلى استغلال اليد العاملة قليلة الكفاءة وتشتغل بأجور ضعيفة كما هو الحال في قطاعات النسيج والخياطة والجلود والكهرباء والميكانيك والتجارة والبناء والأشغال العامة والصناعات الغذائية... وهذا الوضع قاد إلى ارتكاز حوالي 77% من اليد العاملة في القطاعات ذات القيمة المضافة المنخفضة... في المقابل فإن مساهمة قطاع الخدمات وخاصة منها الخدمات المالية والنقل والاقتصاد الرقمي التي تتميز بقيمة مضافة عالية وقدرة هامة على إحداث مواطن الشغل مع مستوى تأجير مرتفع قد انحصرت في حدود 7.7% من مجموع اليد العاملة المستغلة كما أشارت إليه الوثيقة التوجيهية في الصفحات 7 و8. إلى جانب هذا التوظيف القطاعي للموارد البشرية يجب كذلك التذكير بالاختلالات الهيكلية العميقة والمتصاعدة في مجال ارتفاع نسبة بطالة حاملي الشهادات العليا وفي مجال التطور المتناقض بين منظومة الانتاج ومنظومة التعليم والتكوين. ذلك أن منظومة الانتاج استمرت تتوسع بالاعتماد على تشغيل يد عاملة بدون كفاءة تعمل بأجور ضعيفة وفي المقابل تتوسع منظومة التعليم والتكوين بإنتاج أعداد متصاعدة من حاملي الشهادات العليا مما أدى إلى تفاقم نسبة بطالة أصحابها.

والجدير بالتذكير أن هشاشة النسيج الاقتصادي المتميز بارتفاع نسبة القطاعات التقليدية ذات الانتاجية المنخفضة والقيمة المضافة الضعيفة كان كذلك محل انشغال واهتمام النظام السابق الذي كان دائما يعلن عن رغبته وحرصه على تشجيع الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية والمحتوى التقني المرتفع. لكن مثله مثل النظام الحالي كان متشبث بالتخلي عن السياسات القطاعية ومقتصرا على الرفع وتوسيع وتنويع مجال الامتيازات والتشجيعات المقدمة للقطاع الخاص.

ومن المهم الإشارة إلى المفهوم الليبرالي الذي على أساسه وقع التخلي عن السياسات القطاعية في كل المجالات الاقتصادية.هذا المفهوم يتمثل في حياد الدولة (Neutralité de l'Etat) أي أن الدولة عبر سياساتها يجب أن تتفادى تعطيل أو تشويه أو إرباك منطق السوق وآلياته حتى يقوم السوق بدور المعدل الأساسي للدورة الاقتصادية وبتوظيف الموارد المالية والبشرية والطبيعية قطاعيا وترابيا طبقا لمنطق النجاعة الاقتصادية أي تحقيق أكبر نسبة ربح ممكنة على أساس استغلال الامتيازات التفاضلية القارة وفي إطار التقسيم الدولي الرأس مالي القائم للعمل.ومع اعتماد هذه المفاهيم (حياد الدولة، تفوق السوق كمؤسسة في عملية توظيف الموارد،الحرص على استغلال الامتيازات التفاضلية القارة) فقد أطلق العنان لاكتساح المنطق السلعي لكل مجالات الحياة وتراجعت إرادة البناء والتخطيط والبرمجة لتنمية شاملة مستديمة وعادلة.

كما أصبح مستقبل الاقتصاد الوطني بيد السوق وآلياتها التي تعتبر حسب الفكر النيوليبرالي الضامنة لتحقيق أحسن استعمال للموارد وتسجيل أعلى نسبة نمو وبالتالي الوصول إلى أفضل مستوى رفاهة للجميع.هذا الموقف الدغمائي العقائدي المهيمن في إطار العولمة النيوليبرالية أصبح في تناقض مفضوح مع التجارب التنموية الرائدة قديما وحديثا من جهة ومع النتائج المسجلة على أرض الواقع كما تدل على ذلك الحركات الاجتماعية العارمة والكاسحة لكل القارات وغير مقتصرة على بلدان الجنوب من جهة أخرى. ومن الطريف والمضحك أن عديد المتشبثين بمثل هذه المفاهيم يؤكدون أن هذا التشبث يأتي من باب الموضوعية وباسم النجاعة الاقتصادية بعيدا عن الانتماءات الايديولوجية (هكذا) وللتأكيد على صدق إدعائهم يحرص أغلبهم على تصنيف أنفسهم كخبراء (وكأن الخبير خارج عن المجتمع وبدون انتماء اجتماعي

وفكري) بعيدين عن كل انتماء سياسي وعن كل طموح في تحقيق مصالح شخصية أو فئوية متناسين أو غير واعين بانتمائهم لمنظومة فكرية نيوليبرالية ذات البعد العقائدي الايديولوجي البحت.

ومن باب الحرص على التفاعل مع الاشكاليات الاجتماعية المطروحة أشار التشخيص إلى محدودية منوال التنمية منذ نهاية التسعينات.وهذه المحدودية تخص نسق النمو والمحتوى التشغيلي للنمو والعدالة الاجتماعية والتنمية الجهوية. كل هذه الجوانب المرتبطة بالمسألة الاجتماعية عموما[20] لا يمكن تحليلها وفهمها ومعالجتها بدون التعرض إلى علاقتها بالاختيارات الرئيسية المكونة والمحددة لمنوال التنمية والمتسببة في الاختلالات التي أدت إلى تشويه المسألة الاجتماعية وتهميشها. وأهم هذه الاختيارات التي ميزت فترة الانتقال نحو اقتصاد السوق تمثلت في[21]:

- الاعتناء بالنمو ونسقه على حساب التركيز على التنمية الشاملة والمستديمة والعادلة وما تتطلبه من إصلاحات هيكلية وهذا الاعتناء بالنمو ونسقه قد وقع عبر إعطاء الأولوية للصادرات على حساب الطلب الداخلي واعتماد تنافسية قائمة على الضغط على التكاليف (Competitivité-prix) الشيء الذي أدى بدوره إلى التركيز على مقاومة التضخم على حساب مقاومة البطالة من جهة وإلى تغير وظيفة ومكانة التشغيل والأجور وتوزيع المداخيل... في الدورة الاقتصادية من جهة أخرى.حيث أن التشغيل والأجور والمسألة الاجتماعية بكل مكوناتها أصبحت تعتبر كمتغيرات تعديلية للدورة الاقتصادية(يجب أن تحظى بالمرونة اللازمة لكي تقوم بهذا الدور) بعد أن كانت تمثل المكونات الأساسية للطلب الداخلي عندما كان هذا الطلب يمثل المحرك الأساسي للنمو قبل مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق[22]. وبالتالي لا يمكن فصل إشكالية التشغيل عن طبيعة منوال التنمية

[20] A. Bedoui « les inégalités et la question sociale dans le contexte de la transition libérale en Tunisie » in pensée sociale critique pour le XXI ème siècle, ouvrage collectif, mélanges en l'honneur de Samir Amin, Forum du tiers monde, Ed l'Harmattan, Paris 2003.

[21] انظر التفاصيل بالمرجع المذكور سابقا "الاشكاليات والتحديات الاقتصادية ..."

[22] A. Bedoui « le défi de l'emploi et la nécessité de repenser le modèle de développement » ouvrage publiée par le FTDES, Tunis, Mars 2013.

- التركيز على تحسين التوازنات الكلية المالية الداخلية والخارجية على حساب التوازنات الحقيقية (مقاومة البطالة، تقليص الفوارق الجهوية والاجتماعية، مقاومة التلوث، حسن التصرف في الموارد الطبيعية، مراعاة الأجيال القادمة في مجال الموارد الطبيعية والتداين...) وكان هذا التركيز ينطلق من مفهوم ليبرالي يعتبر أن تحسين التوازنات الكلية المالية يقود حتما إلى تحسين التوازنات الحقيقية عبر الرفع من نسبة الاستثمار الخاص ومن نسق النمو.لكن هذا التسلسل النظري لم يقع تسجيله على أرض الواقع.

- البحث في تعميق الاندماج العمودي العالمي والجهوي (الشراكة مع الاتحاد الأوروبي) على حساب الاندماج الأفقي الوطني قطاعيا وترابيا والاندماج الاقليمي مغاربيا. وقد نتج عن هذه الأولوية تثبيت النسيج الاقتصادي في إطار تقسيم دولي تقليدي للعمل، كما أشرنا إليه سابقا، كما نتج عنه توزيع جغرافي للأنشطة الاقتصادية على الشريط الساحلي على حساب الجهات الداخلية وتراجع مشروع الاندماج المغاربي الذي يعاني زيادة عن ذلك من التناقضات القطرية المغاربية، ومن السلوكيات الريعية الاقطاعية للطبقات السياسية والمحظوظة المكونة للفضاء المغاربي.

- تراجع دور الدولة لفائدة السوق وانتشار المنطق السلعي وعقلية السمسرة والربح العاجل الذي يتناقض مع مقتضيات التنمية المستدامة والشاملة والعادلة والتي تتطلب حدا أدنى من البرمجة والتخطيط الاستراتيجي ومن الفعل الجماعي القائم على الإرادة السياسية. وهذا التراجع في دور الدولة لم يواكبه بالحجم والنسق المترقب بروز قطاع خاص قادر على تحمل مسؤولية التنمية رغم الدعم والامتيازات المسندة التي تمتع بها على امتداد عشرات السنين. وتراجع دور الدولة كان بارزا و مؤثرا بصفة سلبية وقد تمثل بالأساس في التخلي عن السياسات القطاعية وعن سياسات إعادة توزيع المداخيل والثروة[23]. كما أن العلاقة بين الدولة والقطاع الخاص كانت قائمة على منطق الزبائنية القائم على معادلة تتمثل في تقديم الإعانات والامتيازات الاقتصادية للقطاع الخاص مقابل الولاءات السياسية ومساندة السلطة الحاكمة. وقد أثرت كثيرا هذه المعادلة في نحت طبيعة وسلوكيات القطاع الخاص وفي تدهور مناخ

[23] عبد الجليل البدوي "النظام الجبائي التونسي ودوره في قيام العدالة الاجتماعية "دراسة وقع نشرها من طرف المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية (FTDES) تونس، مارس 2013.

الأعمال وحرية المبادرة وكانت سببا في ظهور لوبيات ساهمت في تشويه الدورة الاقتصادية وتسببت في انتشار الفساد.

- هيمنة المصالح الفئوية الضيقة المستفيدة من الاختيارات القائمة قادت إلى التشبث بالمنوال التنموي مع الحرص على صيانة الواجهة الخارجية المتمثل في الحفاظ على نسق النمو (في حدود 5%) وعلى تحسين التوازنات المالية عبر اللجوء المتصاعد إلى استعمال سياسات إغراق متنوعة زادت من تعميق الاختلالات الاقتصادية ومن تهميش المسألة الاجتماعية ومن إرهاق كل الأطراف المعنية.

مثل هذا التشخيص من شأنه أن يقود إلى مراجعة تعاملنا مع المفاهيم المهيمنة قصد تعديل الاختيارات الكبرى والقيام بالإصلاحات التي تتناغم مع التعديلات وتحديد سياسات ملائمة مع هذه الاختيارات.

مثل هذا التسلسل المنطقي والمنهجي ضروري لبلورة بديل تنموي في مستوى الطموحات الشعبية والمكاسب الدستورية.

الجزء الثالث: التجديد الموعود: خليط من النوايا والشعارات في غياب برنامج لرفع التحديات

I-حول ملامح المشروع المجتمعي ومنوال التنمية البديل

التشخيص المغلوط كان سببا في غياب التجديد الموعود وهزالة الحلول المقترحة للإشكاليات المطروحة وتحديد هذا التجديد جاء في الباب الثاني من الوثيقة التوجيهية الذي حاول رسم ملامح "المشروع المجتمعي ومنوال التنمية البديل" وقد وقع التذكير في البداية بأن "تحديد الخيارات الكبرى لمستقبل تونس وتجسيمها يبقى إلى مدى بعيد رهين تثبيت دعائم الديمقراطية وما تعنيه من ترسيخ الحكم الرشيد في مختلف أبعاده وتكريس دولة القانون والمؤسسات وتفعيل الإسهام التشاركي في الشأن العام بالإضافة إلى إرساء مقومات الحوار الاجتماعي الفاعل والبناء في معالجة القضايا الوطنية الكبرى وكذلك ترسيخ الحوكمة المحلية كشرط أساسي لتأصيل المواطنة الفاعلة". وبعد التأكيد على مبادئ عامة صالحة لكل زمان ومكان كضرورة تغليب المصلحة العليا للبلاد"وتنمية" روح المسؤولية"وإعادة الاعتبار" لقيم التضامن والتآزر "وللمعاني السامية للبذل والعطاء والتضحية التي "تعد كلها عناصر أساسية وعوامل رئيسية لإرساء مقاربة تنموية تشاركية ومندمجة" وقع التذكير بالأسس التي تستند إليها هذه المقاربة.

حيث أن هذه الأخيرة تستند إلى " تجذير الحوار من أجل ترسيخ القيم الدينية الحضارية المبنية على التسامح والاعتدال ونبذ مختلف أشكال التطرف والعنف انطلاقا من المرجعيات والتعاليم الإسلامية السمحة وثراء الفكر الإسلامي قصد مزيد الإحاطة بالشباب والناشئة..."

وبالتالي فإن المشروع المجتمعي الذي يمثل الإطار العام للمقاربة التنموية قد ركز إجمالا على العناصر التالية:

– مقومات الحكم الرشيد التي حظيت بعناية خاصة في كل أبواب ومحاور الوثيقة التوجيهية.
– القيم الدينية الحضارية المبنية على التسامح والاعتدال. وفي عديد التصريحات الصحفية خاصة الواردة بمناسبة حملة "100 ألف حافظ للقرآن الكريم" يؤكد وزير الشؤون الدينية الحالي أن "العمل الديني هو أحد ركائز العمل الوطني وبالتالي فإن في إحياء القيم الدينية السمحة إحياء للقيم الوطنية السامية" كما أشار نفس الوزير " بأن الحملة قد أقلقت بعض الناس الذين لا يهمهم سوى البحث العلمي فقط" متوجها لهم بقوله " إن الاهتمام بالبحث العلمي مهم لتقدم البلاد وتطورها، لكن إذا لم نتوفق في تحقيق نتائج وتصنيفات مشرفة في هذا المجال نستطيع في المقابل تحقيقها في مجال تحفيظ القرآن و تفسيره "(جريدة الشروق 5 جوان 2016). ومن هذا المنطلق وحرصا منها على تحقيق مثل هذه النتائج بالسرعة المطلوبة أقرت الحكومة الحالية تنظيم دروس دينية صيفيّة في المؤسسات التربويّة.
– مقومات الحوار الاجتماعي الفاعل والبناء في معالجة القضايا الوطنية الكبرى.
– الاحاطة بالعائلة كخليّة محوريّة للتنشئة السليمة مع دعم المساهمة الفعالة للمرأة والتركيز على الطفولة.

انطلاقا من هذا المشروع المجتمعي حاولت الوثيقة التوجيهية التأسيس لمنوال تنمية بديل و" لمقاربة تنمويّة جديدة تجمع بين النجاعة والعدالة والاستدامة وتضمن تحقيق أعلى مستويات النمو الادماجي والمستدام وتفتح آفاقا أرحب للتشغيل خاصة لفائدة أصحاب الشهائد العليا وتمكن من تحقيق الرفاه الاجتماعي المنشود وترتقي في الآن ذاته بتونس إلى مصاف الدول الصاعدة ". لكن التمعن في محتوى هذه المقاربة يكشف أن لا وجود لجديد يذكر بل بالعكس كل الأهداف المعلنة تمثل أهدافا سبق أن وقع الإعلان عنها في عديد المرات في مخططات ما قبل 2011 سواء كان ذلك في ما يخص النجاعة الاقتصادية أو العدالة الاجتماعية أو استدامة مسار التنمية.

ففي مجال النجاعة الاقتصادية تهدف المقاربة الجديدة حسب الوثيقة التوجيهية إلى "إحداث تغيير في هيكلة الاقتصاد بما يمكن من الارتقاء في سلسلة القيمة العالميّة ... كما تستند إلى خلق مناخ محفز للاستثمار والأعمال ... مع الحرص على التوظيف الأنجع والأمثل للموارد البشرية والطبيعية والمالية المتاحة وتعزيز قدرة البلاد على تطوير السوق الداخلية والانصهار أكثر في الاقتصاد العالمي والاستفادة من الفرص

التي توفرها العولمة " كل هذه الأهداف الاقتصادية كانت موضوع اهتمام السياسات المواكبة لمرحلة الانتقال نحو اقتصاد السوق وتحقيقها كان يعتمد بالأساس على قدرة السوق على توظيف الموارد الماليّة والبشرية والطبيعية في اتجاه الأهداف المرسومة. إلا أن ذلك لم يتحقق بالحجم وبالمستوى المطلوب لا في مجال الارتقاء في سلسلة القيمة العالميّة حيث بقيت هيكلة الاقتصاد خاضعة بالأساس لمنطق استغلال الامتيازات التفاضلية القارة ولا في مجال الاستثمار حيث أن نسبة الاستثمارات الجملية من الناتج لم تتمكن من تجاوز نسبة 25% على طول فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق كما أن الاستفادة من الفرص التي توفرها العولمة بقيت رهينة منطق رأس المال العالمي والتقسيم الدولي للعمل الناتج عن هذا المنطق.

أما في مجال العدالة الاجتماعية فإن نفس الأهداف القديمة وقع التذكير بها خاصة منها التي تهم التوفيق بين النجاعة الاقتصادية والإنصاف والعدالة الاجتماعية والعناية بالعائلات المعوزة والإحاطة بالفئات ذات الاحتياجات الخصوصية مع تطوير الامكانات والقدرات البشرية وتحقيق انخراط كل القوى الحيّة ولا سيما منها الشباب والمرأة في المسيرة التنمويّة.

كما أن غياب التجديد يبرز كذلك في مجال استدامة مسار التنمية التي سترتكز على اعتماد سياسة جديدة للتهيئة الترابية وعلى التصرف الرشيد في الموارد الطبيعية وحماية المحيط والتصرف المستديم في النفايات مع دعم الاقتصاد الأخضر. والتذكير بأهداف قديمة لا يمثل في حدّ ذاته المشكلة الأساسية بل أن المشكلة الأساسية تكمن في أن هذه الأهداف القديمة الجديدة ستبقى كالعادة وعلى الأرجح تنتمي إلى مصاف النوايا الحميدة عندما نلاحظ أنه لا يوجد جديد في مجال تحديد أدوار مختلف المتدخلين المناط بعهدتهم تحقيق الأهداف المشار إليها.

II حول أدوار مختلف المتدخلين في المسار التنموي

بالنسبة لدور الدولة فقد وقع التأكد على الاستمرار في تبني النظرة التقليدية والنيوليبرالية لدور الدولة كما ورد بأكثر وضوح في الوثيقة الوطنية للإصلاحات الكبرى حيث تشير هذه الوثيقة إلى أن السوق لا يمكن له أن ينسق بين الأطراف الاقتصادية لتحقيق أقصى نسق نمو اقتصادي ممكن في عديد الحالات. وعجز السوق

طبقا للنظرية الليبرالية يتمثل في القطاعات المولدة لما يسمى Externalités positives (البحث، التعليم، البنية التحتية، القطاع المالي) وما يسمى كذلك Externalités négatives (مثال التلوث). علاوة على ذلك فان السوق تخلق عدم اليقين incertitudes كما أن تدخل الدولة ضروري لضمان الابتكار والتجديد. كما أن تدخل الدولة ضروري لضمان المنافسة الشريفة ولعب دور الحكم بين الأطراف الاقتصادية في حالات الخلاف بينها كما أن الدولة مطالبة بخلق ظروف تساوي فرص النجاح وتحقيق العدالة الاجتماعية. كل هذه الأدوار تمثل أدوار تقليديّة في المنظومة الفكريّة الليبراليّة ومن هذا المنطلق ركزت الوثيقة التوجيهية على ما سمته الدور الاستراتيجي للدولة والمتمثل بالأساس في إرساء بنية تحتية ملائمة ومحفزة للاستثمار والرفع من كفاءة الموارد البشرية وتحسين ظروف العيش وتحقيق العدالة الاجتماعية وإحلال الانصاف عبر إعادة توزيع ثمار التنمية مع دفع الشراكة مع القطاع الخاص. كل هذه النوايا الطيّبة والتذكير بالدور الاستراتيجي يأتي في تناقض مع الممارسة المتميّزة بانتشار المنطق السلعي لكل مجالات الحياة في ظل تقليص حجم الدولة وتراجع العدالة الاجتماعية. والحكومة الجديدة التي أشرفت على "انجاز" الوثائق التوجيهية والوطنية التي وقع اعتمادها لصياغة مشروع المخطط الخماسي 2016/2020 أكدت عن حرصها على الاستمرار في نفس الممارسات التي ميّزت فترة الانتقال نحو اقتصاد السوق كما ميّزت الفترة الأخيرة منذ 2011. وفي هذا الصدد يشير الجدول 1 إلى أن الحكومة الحالية صاحبة الوثيقة التوجيهية مستمرة في نفس الاختيارات المتمثلة:

- في تقليص حجم الدولة كما يشير إلى ذلك تراجع نسبة النفقات العمومية من الناتج المحلي الخام الذي مرّ من 33.1% أثناء حكومة التكنوقراط التي كانت حريصة كسابقاتها منذ 2011 على انتعاش الاقتصاد بصفة واضحة كما ورد في عنوان قانون المالية لسنة 2014 إلى 31.4% محيّنة سنة 2015 مع بداية عمل الحكومة الجديدة و31.2% متوقعة من طرف قانون المالية سنة 2016، والمعلوم أن نسبة النفقات العمومية من الناتج المحلي الخام قد عرفت ارتفاعا مستمرا إلى حدود 1996 حيث بلغت 39.7% وسجلت منحى تراجعي منذ ذلك الوقت نتج عنه تقلص في النسبة بقرابة 9 نقاط. وهذا التمشي يلتقي تماما مع السياسات النيوليبرالية المملاة من قبل المؤسسات العالمية المنادية والحريصة على تقزيم دور الدولة حتى أثناء الفترات

الصعبة والأزمات خاصة في البلدان النامية خلافا لما يقع به العمل في البلدان المتقدمة أثناء الأزمات كما سجلنا ذلك في كل الأزمات بما فيها الأزمة الأخيرة التي اندلعت في البداية في الولايات المتحدة سنة 2007 وعمت بعد ذلك كل البلدان. وقد لاحظنا خلال الأزمة الأخيرة تدخلا قويا للدول لإنقاذ الاقتصاد ذهب إلى حد تأميم بعض الشركات الكبرى. والتمشي النيوليبرالي عبر تقزيمه للدولة يهدف إلى فتح المجال للمنطق السلعي ليكتسح كل مجالات الحياة بما فيها الثقافة والتعليم والصحّة والبيئة إلخ... كما يهدف إلى جعل السوق يقوم بالدور الأساسي في توظيف الموارد المالية والبشرية والطبيعية قطاعيا وترابيا وفي تعديل الدورة الاقتصاديّة. والخطير في الأمر أن عديد البلدان النامية بصفة خاصّة تتعامل مع مفهوم السوق وكأنه معطى منزل وقضاء وقدر وتنسى أو تتناسى أن السوق ماهي إلا مؤسسة من صنع الانسان الذي يضبط إدارتها عبر قوانين ومعايير ومقاييس (منها قوانين المنافسة وقوانين التجارة وإجراءات المراقبة وكراس شروط الخ....). ومن منطلق تنموي من المفروض اخضاع السوق وتوظيفها لخدمة الاختيارات الاستراتيجية وتحقيق الأهداف المبرمجة.

- إلى جانب العمل على تقزيم حجم الدولة ودورها في تعديل الدورة الاقتصادية نلاحظ كذلك استمرار السلطة الحالية بالعمل بمنطق الحرص على التوازنات الكليّة على حساب التوازنات الحقيقية (التشغيل، القدرة الشرائية، الفوارق الاجتماعية والجهويّة إلخ...) من ذلك أننا نسجل تراجع نسبة عجز الميزانية العمومية من الناتج المحلي الذي مرّ من 4.9% سنة 2014 إلى 4.4% سنة 2015 و3.9% متوقعة سنة 2016 وذلك طبقا للاختيارات الواردة في الوثيقة التوجيهية.

- نلاحظ كذلك أن الضغط على نسبة عجز الميزانية يأتي في إطار استمرار السلطة في تقليص الدور التنموي للدولة والتعويل على القطاع الخاص كمحرك أساسي للتنمية حتى في أصعب الظروف التي تمر بها البلاد. من ذلك أن نسبة نفقات التنمية من النفقات العمومية الجملية ما فتئت تتراجع لتبلغ 19.2% سنة 2015 محيّنة و18.4% سنة 2016 متوقعة مقابل22.8 %سنة 2011 و24%سنة 2010.

الجدول 1: تطور بعض المؤشرات التي تخص السياسات العمومية

	1996	2012	2013	2014	2015	2016
1 نسبة النفقات العمومية من الناتج المحلي الخام	39.7	33	34.6	33.1	31.4	31.2
2 نسبة نفقات التنمية من الناتج المحلي الخام	--	6.7	5.7	5.8	6	5.7
3 نسبة نفقات التنمية من نفقات العمومية الجملية	--	20.5	16.6	17.5	19.2	18.4
4 نسبة عجز الميزانية من الناتج المحلي الخام	--	5.5	6.8	4.9	4.4	3.9

المصدر: قوانين ماليّة

أما فيما يخص إعادة توزيع الثروة قصد تحقيق العدالة الاجتماعية والإنصاف نلاحظ أثناء فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق أنه بالتوازي مع تراجع حجم الدولة فقد وقع تشويه سياسة إعادة توزيع الثروة سواء كان ذلك من جانب تكوين الموارد العمومية أو من جانب توزيع النفقات العمومية[24]. أما من جانب الموارد نلاحظ وجود اختلال فادح على مستوى توزيع العبء الجبائي بين مختلف الفئات الاجتماعية. من ذلك أن الأجراء الذين يمثلون قرابة 70% من المشتغلين ولا يتحصلون إلا على قرابة 35% من الثروة. ستصل نسبة مساهماتهم في الموارد الجبائية المباشرة حوالي 48% سنة 2016 مقابل 45.7% محيّنة سنة 2015 و40% مسجلة سنة 2014. كما أن نسبة مساهمتهم في الضريبة على الدخل استقرت في المعدل وعلى المدى الطويل حوالي 80%. وفي المقابل نجد أن أصحاب المهن الحرة المتمتعين أغلبهم بالنظام التقديري لا تتجاوز مساهمتهم نسبة 0.21% من مجموع أداءات النظام الجبائي الداخلي. إضافة إلى ذلك فإن القطاع غير المنظم التي تتراوح حسب المصادر حصته من الناتج المحلي

[24] عبد الجليل البدوي "النظام الجبائي التونسي ودوره في قيام العدالة الاجتماعية" دراسة وقع نشرها من طرف المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية تونس 2014.

الخام بدون قطاع الفلاحة 24% سنة 2012 [25] (ونسبة التشغيل غير الفلاحي به تتجاوز 40%) إلى حوالي 50% فإنه يكاد يكون غير معني بالجباية ومساهمته تكاد لا تذكر. كما أن توزيع العبء الجبائي يقع كذلك بصفة غير عادلة على مستوى الشركات. من ذلك ان 5% فقط من الشركات تساهم بقرابة 80% من مجموع الضريبة على الشركات.

وبالتوازي مع التوزيع غير العادل للعبء الجبائي الذي تبقى ضحيته الأولى نسبيا شريحة الأجراء عرفت من جهتها هيكلة النفقات العمومية تغييرا هاما في توزيع هذه النفقات من الناحية الوظيفية. ذلك أن نسبة النفقات الخاصة بالقطاعات الاجتماعية من مجمل النفقات العمومية تراجعت بصفة ملحوظة منذ أواخر التسعينات من القرن الماضي حيث أن نفقات التعليم تراجعت من 30% سنة 2001 إلى 26.6% سنة 2011 وحوالي 22.8% متوقعة سنة 2016. وهذا التراجع مستمر وفي تناقض مفضوح مع الوثيقة التوجيهية. التي أكدت في بابها الثاني على ضرورة إحداث تغيير في هيكلة الاقتصاد بما يمكن من الارتقاء في سلسلة القيمة العالمية كما أعادت التأكيد في الباب الثالث على ضرورة الانتقال من اقتصاد ضعيف الكلفة إلى اقتصاد دولي محوري. إلى جانب تراجع نسبة نفقات التعليم تراجعت كذلك نسبة نفقات الصحّة لتمر من 9.9% سنة 2001 إلى 6.6% سنة 2011 من جهتها تراجعت النفقات الاجتماعية المختلفة على التوالي من 7.3% إلى 6.7% عموما فإن مجموع نفقات التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى تراجعت نسبتها من 47.5% سنة 2001 إلى 39.9% سنة 2011. في المقابل ارتفعت نسبة النفقات الاقتصادية (بدون اعتبار خدمات الدين) من 21.3% سنة 2001 إلى 30.1% سنة 2011 كما ارتفعت نفقات البنية التحتية من 6.5% إلى 10.6%. إجمالا يتضح من خلال تطور توزيع الأعباء الجبائية وتوزيع النفقات العمومية أن فترة الانتقال نحو اقتصاد السوق عرفت إلى حد الآن تراجعا لسياسات إعادة توزيع الثروة لفائدة القطاع الخاص عموما والشركات المصدرة خصوصا كما عرفت انتشار المنطق السلعي وحرص الدولة على توفير الموارد المالية العمومية على حساب العدالة الجبائية وتكلفة وجودة الخدمات الاجتماعية. ورغم النوايا المصرح بها من قبل الوثيقة التوجيهية في مجال إرساء

[25] « protection sociale et économie informelle en Tunisie » CRES, Ministère des affaires sociales, Tunis, Mai 2013.

الانصاف والعدالة الاجتماعية وفي مجال تحسين جودة الخدمات الاجتماعية فإن الموارد والنفقات العمومية المبرمجة لسنة 2016 التي تمثل السنة الأولى للمخطط الخماسي 2016-2020 تدل على الانخراط في نفس الاختيارات التي ميزت فترة الانتقال نحو اقتصاد السوق وبالتالي استمرار العمل بالمنوال التنموي القديم رغم كثرة الحديث عن تجديد هذا المنوال.

إلى جانب التذكير بالدور التقليدي للدولة طبقا للمرجعية الفكرية الليبرالية ركزت الوثيقة التوجيهية على القطاع الخاص الذي وقع اعتباره كمحرك أساسي للتنمية ذلك "أن الدور الموكول للقطاع الخاص أصبح لا يقتصر فقط على خلق الثروات ودفع الاستثمار وإحداث مواطن الشغل على أهميتها، بل يفرض كذلك على هذا القطاع البحث المتواصل على التموقع في الأسواق الداخلية والخارجية وفي سلسلة القيم ومنظومات الانتاج وتكثيف تواجده في الأنشطة والقطاعات الواعدة وذات القيمة المضافة العالية ودعم طاقاته على استباق الأحداث واستقرائه للمستجدات والمتغيرات وعلى استغلاله للفرص السانحة بالسرعة المرجوة". وفي هذا الإطار يجب الإشارة إلى أن اعتبار القطاع الخاص كمحرك أساسي للتنمية لم يسبقه تقييم جدي للتجربة الفارطة ولا دراسة معمقة حول مدى قدرة القطاع الخاص بمكوناته الحاليّة على القيام بأعباء التنمية بصفة كاملة في الفترة الحالية حتى يقوم بتعويض الدولة في هذا المجال. ذلك أن مثل هذه الدراسة كانت ضروريّة لتحديد دور الدولة بأكثر دقة بعيدا عن الخيارات التي وقع تبنيها من منطلق ايديولوجي بحت وليس من منطلق التجربة والدروس التي يمكن أن تسمح باستخلاصها. كما أن مثل هذه الدراسة كان بإمكانها أن تحدد بأكثر دقة محتوى ومفهوم وآليات الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام.

إلا أنه في غياب مثل هذا التقييم والدراسات اكتفت الوثيقة التوجيهية بالتذكير أنه سيقع العمل بنفس السياسات التقليدية حيث "أنه سيتجه العمل خلال الفترة القادمة إلى تدعيم الآليات والإجراءات والحوافز الكفيلة بتمكين القطاع الخاص من تعزيز قدراته على مجابهة المنافسة والمزاحمة وتطوير أساليب إنتاجه وهو ما يستدعي ادخال اصلاحات جذريّة في الإدارة وعلى منظومات الاستثمار والجباية والتمويل"

علما أن الاستمرار في دعم القطاع الخاص ولو أنه يبقى عموما ضروري إلا أنه سيقع كالعادة بدون الحرص على استثناء الطبقات الطفيليّة والريعيّة والاحتكاريّة وتوجيه الدعم لمستحقيه عبر استهداف الأطراف التي تساهم حقيقة في المسيرة التنموية وتلتزم بتحقيق الأهداف والسياسات الكلية والقطاعية. وفي المقابل وفي المجال الاجتماعي حرصت الوثيقة التوجيهية كالوثيقة الوطنية للإصلاحات الكبرى على استهداف الفئات التي تستحق الدعم دون غيرها وذلك من باب ترشيد النفقات العمومية وتقليص عجز الميزانية العمومية طبقا للاختيارات النيوليبرالية. وهنا نلاحظ أن ترشيد النفقات لا يقع العمل به والتركيز عليه إلاّ بالنسبة لفئات معينة التي يقع التعامل معها بكونها تمثل عبئا على المجتمع دون غيرها من الفئات.

وفي مجال دور الأطراف الاقتصادية يمكن الإشارة أن الوثيقة التوجيهية قد أكدت على "التوجه نحو إيلاء مكانة متميزة للاقتصاد الاجتماعي والتضامني في منظومة خلق الثروة وتوزيعها والخدمات الاجتماعية والإحاطة بالبيئة" (ص 32) وهذا الجانب يمثل الجانب الوحيد الذي يمكن اعتباره من باب التجديد إضافة إلى الجانب الذي يخص التعرض للاقتصاد الأخضر.

III-الإصلاحات في إطار الالتزام بنفس الاختيارات مع ارتفاع نسق الارتجال

في الباب الثالث من الوثيقة وقع التركيز على الأهداف والسياسات والإصلاحات في جملة من المحاور تطرق المحور الأول إلى الحوكمة الرشيدة والإصلاحات. وخص المحور الثاني التعرض لسياسات الانتقال من اقتصاد ضعيف الكلفة إلى اقتصاد دولي محوري. أما المحور الثالث فقد اهتم بقضايا التنمية البشرية والاندماج الاجتماعي. من جهته تعرض المحور الرابع إلى السياسات والأهداف التي ستعتمد لتجسيم طموح الجهات. أما المحور الخامس فقد تعرض إلى الاقتصاد الأخضر كضامن لتنمية مستدامة. وأخيرا انتهت الوثيقة بتقديم الفرضيات والنتائج المنتظرة من منوال النمو في الفترة 2016 – 2020.

1 حول الحوكمة الرشيدة وبعدها الإيديولوجي

الجدير بالملاحظة هنا أن الاهتمام الخاص بالحوكمة الرشيدة في بعدها الإنساني والحقوقي والاجتماعي (مكافحة الفساد، بناء قضاء مستقل، توفير الشفافية، المساءلة والمحاسبة، تكريس دور المواطن كقوة فاعلة لبناء تونس الجديدة، الخ ...) لا يمكن له إلا أن يكون محل وفاق وطني. إلا أن الحوكمة الرشيدة كمفهوم وكممارسة لدى المؤسسات العالمية يتطلب التعامل معها بحذر وبانتباه. ذلك أن هذا المفهوم غير بريء ومحايد بل يتنزل ضمن نظرة اقتصادية قائمة على اختيارات نيوليبرالية تهدف إلى توفير ظروف ملائمة تسمح بانتشار واكتساح المنطق السلعي لكل مجالات الحياة. وكما ورد سابقا في التشخيص فإن الاهتمام بالحوكمة الرشيدة مرده الاعتقاد طبقا للنظرة الرائجة من طرف المؤسسات العالمية بأن فشل أو فتور منوال التنمية ليس ناتجا عن الاختيارات النيوليبرالية بل عن مجرد غياب الحوكمة الرشيدة. وبالتالي يكفي العناية بها وتكريسها لكي يسترجع منوال التنمية بريقه وتألقه. وهذا الطرح يروج له بقوة ويقع تبنيه رغم أن غياب الحوكمة الرشيدة ليس بالحدث الجديد الذي برز في فترة معينة ليتسبب في فتور منوال التنمية منذ سنوات 90 كما ذهب إليه التشخيص بل هو معطى ثابت منذ انطلاق التجربة التنموية في بداية الستينات. بالتالي لا يمكن تفسير فتور منوال التنمية بانعدام الحوكمة الرشيدة كما أنه لا يكمن إنقاذ هذا المنوال بمجرد تكريس هذه الحوكمة.

والجدير بالتذكير أن مفهوم الحوكمة الرشيدة مر بمراحل عديدة كما وقع استعماله وتوظيفه بطرق مختلفة قصد إسداء وجه أو واجهة انسانية (visage humain) للاختيارات النيوليبرالية وإعطاء نوع من المصداقية للمؤسسات العالمية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ...) ذات الطابع البيروقراطي والتكنوقراطي الفاقد للشرعية ولكل تمثيلية ديمقراطية ودائما محل طعون مستمرة في العالم من قبل عديد الأحزاب السياسية وأكثر مكونات المجتمع المدني العالمي.

في البداية برز مفهوم الحوكمة الرشيدة كمفهوم أنقلوسكسوني ((Anglosaxon في إطار نظرية الاقتصاد الجزئي (Micro économie) وعلوم الإدارة. وهذا المفهوم يرتكز على أربعة عناصر أساسية: المسؤولية، والشفافية ودولة القانون والتشاركية.

وكان يهدف بالأساس إلى إخضاع مسيري المؤسسات الاقتصادية (managers) إلى خدمة مصالح مالكي رأس المال (actionnaires) على أحسن وجه ممكن.

بعد ذلك قام البنك العالمي بتبني هذا المفهوم والترويج له في السنوات 90، وبالتحديد خصص هذا البنك تقريره لسنة 1997 لدراسة مسألة "الدولة في عالم متغير"[26]، وفي هذا التقرير اعترف البنك بمحدودية التمشي الاقتصادوي الذي كان يميزه والذي كان يمثل ركيزة أساسية لما يسمى "بوفاق واشنطن" كما كان أحد الأسباب الرئيسية في فشل برامج الإصلاح الهيكلي.

وكان J. Stiglitz الاقتصادي البارز في البنك العالمي في المنتصف الثاني لسنوات 90 وأحد الممثلين البارزين للتيار الفكري المؤسساتي الجديد (Néo institutionnaliste) والمتحصل على شهادة نوبل في العلوم الاقتصادية لسنة 2001 قد حلل بإطناب الأسباب التي تجعل من الضروري التخلي عن وفاق واشنطن وعن الاختيارات النيوليبرالية لبرامج الإصلاح الهيكلي. وفي هذا الصدد يشير Stiglitz [27] "أن البنك العالمي اعتبر لمدة طويلة أن الحكومات والدولة تمثل جزء من المشاكل وليس حلا للمشاكل القائمة في البلدان النامية. وبالتالي كان البنك ينادي بتطوير المبادرة الخاصة ويعتبر أن الحكومات تمثل إحدى العوائق أمام تحقيق ذلك وبالتالي من المفروض أن تنسحب وتحرر الأسواق وترد الاعتبار للأسعار كمؤشر لتوظيف الموارد حتى يتسنى تحقيق التنمية. وهذا الطرح غفل عن معطى أساسي يتمثل في غياب السوق في عديد الحالات وفي عديد المنتجات علما أن لا أحد يضمن أن الأسواق ستبرز من تلقاء أنفسها، إلى جانب ذلك فإن المنافسة غالبا ما تكون محدودة والمعلومة ناقصة (information imparfaite). ومن الغريب أنه في نفس الوقت الذي طور فيه الاقتصاديون من الناحية النظرية فهمهم ومعرفتهم للأسواق الحرة ومحدوديتها في البلدان النامية بالخصوص تسارع العاملون الميدانيون في المجال الاقتصادي إلى تثمين وإبراز محاسن السوق ونواقص الدولة وضرورة بناء توازنات كلية مستقرة. ومن هذا المنطلق دفع وفاق واشنطن في اتجاه تقليص دور الدولة وتحرير التجارة وتحسين التوازنات الكلية وتحرير الأسعار، الخ ... إلا أن مستوى النمو لم يتحسن

[26] Banque mondiale (1997), « L'Etat dans un monde en mutation », Rapport sur le développement dans le monde, résumé, Washington.

[27] J. Stiglitz (1997), « L'Etat, le retour …, in courrier de la planète, n°41, août, 1997.

طبقا للأهداف المرتقبة في البلدان التي التزمت بتطبيق برامج الإصلاح الهيكلي بحذافيرها بل وقع تسجيل نسق نمو أسرع وأحسن في بلدان شرق آسيا التي اعتمدت تمشي أكثر مرونة وأقل دغمائية تمثل في تحقيق استقرار التوازنات الكلية مع تدخل هام في خلق وإدارة الأسواق وتوجيهها وتوظيفها لخدمة سياسات قطاعية في كل المجالات وتحقيق الأهداف المرسومة".

وانطلاقا من هذه القراءة النقدية حاول تقرير البنك العالمي لسنة 1997 تعديل بعض مواقفه الدغمائية السابقة في اتجاه[28] :

- تجاوز التمشي الاقتصادوي عبر تحليل القضايا الاقتصادية بصفة غير معزولة عن الجوانب السياسية والاجتماعية التي أصبحت تعتبر مكونات أساسية في عملية تحليل الإشكاليات الاقتصادية.
- إعادة النظر في دور الدولة في تحديد الاختيارات الاستراتيجية التي تخص المصلحة العامة مع الحرص على تشريك كل مكونات المجتمع لتوفير السلع والخدمات العمومية الضرورية. وهذا التمشي أصبح يفترض زيادة في قدرة الدولة عبر تجديد وتفعيل كل مؤسساتها.
- التأكيد على التكامل بين السوق والدولة عوض التحامل على الدولة واعتبار السوق بديلا لها مهما كانت الظروف والخصوصيات.
- عدم الاهتمام المفرط بالنمو على حساب التنمية حيث أصبح البنك العالمي يركز اهتمامه على "تطوير الديمقراطية وعلى التنمية المستدامة ومقاومة الفقر...".

لكن رغم هذا "التحول" في خطاب البنك العالمي الهادف إلى تحسين صورته المهتزة لدى الرأي العام العالمي يجب الإشارة إلى محدودية هذا التحول للأسباب التالية:

أولا: نظرا لاعتماد البنك وتشبثه بمفهوم وظيفي (fonctionnaliste) وتوظيفي (instrumentaliste) لدولة تعمل لصالح السوق. وهذا المفهوم نجده بارز بوضوح

[28] A. Bedoui, « L'Etat et le développement dans les pensées économiques, ouvrage publié par le centre de publication universitaire, CPU, Tunis, 2006.

في تقرير البنك لسنة 1992[29]. وهذا المفهوم يعتبر أن الإصلاحات التنظيمية ذات الصبغة الفنية من شأنها أن تقود حتما إلى الرفع من أداء الدولة والمؤسسات.

وفي هذا السياق نلاحظ نوعا من التحول من خطاب كان دائما يركز على الجدوى الاقتصادية إلى خطاب يركز على الجدوى السياسية والمؤسساتية مع اعتبار هذه الأخيرة ضرورية لتحقيق الجدوى الاقتصادية. وتجدر الإشارة أن هذا التحول رغم أهميته ليس بالبريء ذلك لأنه يمكن البنك من إلقاء أسباب فشل برامج الإصلاح الهيكلي على كاهل البلدان النامية المتميزة بأنظمة غير ديمقراطية وبغياب الحوكمة الرشيدة. وبهذه الطريقة يصبح الفشل منسوب إلى غياب الحوكمة الرشيدة وليس إلى الاختيارات النيوليبرالية التي تقوم عليها برامج الإصلاح الهيكلي. كما أن تجاوز الفشل يصبح لا يتطلب مراجعة الاختيارات النيوليبرالية بل يتطلب مجرد إرساء الحوكمة الرشيدة واعتبار العملية بمثابة تجديد لمنوال التنمية القائم.

ثانيا: إن المفهوم الوظيفي لدولة في خدمة السوق لم يقد إلى التخلي عن مفهوم حياد الدولة رغم ما يفترضه من إعادة النظر في دور الدولة. وحياد الدولة يعني ترك السوق يقوم بتوظيف الموارد المالية والبشرية والطبيعية وتوزيعها بين القطاعات والأنشطة الاقتصادية طبقا لمؤشرات السوق الناتجة عن قانون العرض والطلب.

ومن هذا المنطلق يرفض البنك العالمي وصندوق النقد الدولي السياسات القطاعية الإرادية في المجالات الصناعية والفلاحية والخدماتية ويعتبرها غير ناجعة ويحث على اعتماد سياسات تكتفي بتقديم الدعم المالي والجبائي في حدود وبصفة وقتية ويشجع على بعث برامج تأهيل المؤسسات لتصبح قادرة على المنافسة.

أخيرا رغم الأخذ بعين الاعتبار الجانب السياسي والمؤسساتي في معالجة الإشكاليات الاقتصادية إلا أن نظرة البنك العالمي في مجال التنمية تبقى دائما محدودة وذات

[29] Banque Mondiale (1992), « Gouvernance and Development », Washington, 1992.

صبغة اقتصادوية. ذلك أنه "من الأولويات في مسألة الحوكمة الرشيدة ضرورة إحكام الربط بين مختلف مجالات التنمية"[30].

- المجال الاقتصادي – المالي الذي يخص الانتاج المشترك (produire ensemble)
- المجال الاجتماعي – السياسي الذي يخص العيش المشترك (vivre ensemble)
- المجال الثقافي الذي يخص التفكير المشترك (penser ensemble)
- مجال القيم والروحانيات الذي يخص الاعتقاد المشترك (croire ensemble)

لكن النظرة السائدة لدى البنك العالمي وبأكثر حدة لدى صندوق النقد الدولي[31] تجعل من المجال الاقتصادي – المالي المجال المحدد والشامل والحاوي لبقية المجالات ذلك أن الاقتصاد يقع اختزاله في السوق مع اعتبار هذه الأخيرة أحسن مؤسسة تعديلية للدورة الاقتصادية من جهة ومحددة في آخر المطاف للمجال الاجتماعي – السياسي من جهة أخرى. هذا النوع من الترتيب بين المجالات يقود إلى اعتبار الإنسان كائن سلعي (sujet marchand) فاقد لكل إنسانية. كما أن إرادة العيش المشترك بين الأفراد تصبح ناتجة عن ضرورة التبادل السلعي الذي يتحول إلى الوسيلة الوحيدة للحفاظ ولتمتين النسيج الاجتماعي. من جهته عدم الحديث عن الاختلاف وتضارب المصالح والصراع بين الأفراد من شأنه تهميش المسألة السياسية ومسألة السلطة بما أن الأفراد معتبرين أحرارا وعقلانيين (libres et rationnels) يمكن لهم إقامة علاقات تعاقدية على أساسها يقع إعادة تجديد التركيبة الاجتماعية. وفي هذه الحالة فإن تحسين نجاعة الدولة وإعادة اعتبار دورها يتنزل فقط في إطار تحقيق نجاعة أكثر للسوق خاصة في البلدان النامية.

وانطلاقا من هذه المفاهيم والفرضيات والمرجعيات الفكرية لا يمكن للدولة أن تجسم الإرادة الجماعية وأن توظف السوق لخدمة الأهداف الاستراتيجية الرئيسية خاصة منها الانتقال من اقتصاد ضعيف الكلفة إلى اقتصاد دولي محوري كما ورد في المحور الثاني من الباب الثالث. حيث أن هذا الانتقال لم تتمكن السوق سابقا من تحقيقه ذلك لأن تحقيقه يتطلب تمشيا إرادي قائم على اعتماد سياسات قطاعية تدفع وتحفز

[30] PH. Chabidan, « La gouvernance : entre Ethique et Politique », Institut Africain pour la démocratie, Dakar, 1997.

[31] J.Stiglitz, « La grande désillusion », édition Foyard, Paris, 2002.

توجيه الموارد نحو أنشطة تمكن من بناء اقتصاد دولي محوري. وهذا لا يمكن له أن يقع بدون التخلي عن النظرة الوظيفية والتوظيفية للدولة وبدون تجاوز مفهوم حياد الدولة الهادف لنسف كل إرادة سياسية في المجال التنموي.

2. ملاحظات حول الإصلاحات التي وقع إقرارها من قبل مجلس نواب الشعب

تشير الوثيقة التوجيهية أن "الإصلاحات الكبرى تعتبر أهم دعامة للمخطط الخماسي والآلية الرئيسية للتحول نحو منوال تنمية جديد وحزمة الإصلاحات المبرمجة تتكون من 21 إصلاح إضافة إلى إصلاحات قطاعية أخرى تهدف كلها كما ذكرنا سابقا إلى إنجاز الانتقال من اقتصاد ضعيف الكلفة إلى اقتصاد دولي محوري عبر تحقيق أهداف وقع ضبطها في عديد المجالات الاقتصادية (توسيع شبكة الطرقات السريعة وشبكة السكك الحديدية، الرفع من عدد البراءات، الرفع من القيمة المضافة للقطاعات المصدرة، الرفع من الانتاجية الجملية، التقليص من نسبة البطالة، من المجهود التصديري، الخ ...) وفي مجال التنمية البشرية والاندماج الاجتماعي والتنمية الجهوية والتنمية المستديمة.

كما هو الشأن بخصوص مفهوم الحوكمة الرشيدة وبالرجوع إلى الإصلاحات التي وقع إنجازها وإلى مشاريع الإصلاحات المعلنة والسياسات المبرمجة في إطار الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي يتضح أن هذه الإصلاحات والسياسات عوض أن تمثل "الآلية الرئيسية للتحول نحو منوال تنمية جديد "كما أتى في الوثيقة التوجيهية مثلت عكس ذلك تماما حيث أنها كرست نفس الاختيارات واعتمدت نفس المرجعيات طبقا لمفهوم تنموي نيوليبرالي ينطلق منه الصندوق في تعامله مع البلدان النامية علما أنه كلما زاد اللجوء إلى الصندوق للتحصل على قروض إضافية كلما زادت ضغوطه لإلزام الطرف المقابل بالاختيارات الايديولوجية التي تمرر كوصفات فنية لا مفر منها.

وهنا يجدر التذكير أنه للمرة الثانية في ظرف ثلاث سنوات تلجأ البلاد لصندوق النقد الدولي ليزداد دينها لديه. حيث وافق الصندوق يوم 20 ماي 2016 على تمكين تونس من قرض "تسهيل الصندوق الممدّد ((mécanisme élargi de crédit MEDC بعد انتهاء مدة الاستفادة من "اتفاق الاستعداد الإئتماني" (accord de confirmation AC) في ديسمبر 2015 بعد أن وقع تمديده لسبعة أشهر والملاحظ

أن قرض "تسهيل الصندوق الممدد مقارنة مع "اتفاق الاستعداد الائتماني" سيشمل مدة أطول (48 شهر مقابل 24 شهر) وكلفة أرفع (2,9 مليار دولار تقريبا مقابل 1,3 مليار) مع الالتزام بتطبيق قائمة "توصيات" تكاد تكون نفسها في الحالتين. وبناء على الترتيبات الجديدة سيمنح القرض على دفعتين في السنة تشكلان كل سنة فرصة للصندوق لمراقبة تطور الإصلاحات التي التزمت الحكومة التونسية بإنجازها. وإلى جانب قروض الصندوق هناك قروض أخرى آتية من مجموعة البنك الدولي (5 مليار دينار للسنوات الخمس القادمة) والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان زيادة عن القروض العديدة الناتجة عن أشكال الدعم الثنائي، وهذا اللجوء المتكرر والمتعدد والمتزايد للقروض الأجنبية يأتي في إطار تمشي حكومي يكتفي بتصريف الأعمال وبتوظيف هذه الموارد في الاستهلاك ونفقات تصرف وتسديد الديون القديمة على حساب الاستثمار والرفع من القدرات الانتاجية للبلاد. وقد أدت هذه السياسات إلى ارتفاع المديونية حيث بلغ الدين الخارجي سنة 2016 ما يقارب 30 مليار دولار وهو ما يمثل حوالي 70 بالمائة من الناتج المحلي الخام مقابل 48 بالمائة سنة 2010. والملاحظ أن اللجوء إلى صندوق النقد الدولي أصبح يتكرر بعد كل حوالي 25 سنة من الممارسة التنموية: سنة 1964 وسنة 1986 وسنة 2013 إلى سنة 2016.

ومن أهم الإصلاحات التي وقع تمريرها إلى حد الآن، الإصلاح الذي يخص البنك المركزي التونسي (القانون الأساسي للبنك) والإصلاح الذي يخص قطاع البنوك والمؤسسات المالية (قانون البنوك والمؤسسات المالية).

أ. قانون البنك المركزي التونسي:

جاء إصلاح البنك المركزي التونسي لتحقيق هدف رئيسي يتمثل في تكريس وتدعيم مفهوم نيوليبرالي آخر يخص استقلالية البنك المركزي. ومن المهم معرفة المرجعية الفكرية التي يستند إليها هذا المفهوم الذي يندرج في نفس السياق الحريص على شل الإرادة الجماعية من خلال تقزيم حجم ودور الدولة. وهذه المرجعية تبلورت في إطار محاولات تجديد الفكر الليبرالي من طرف بعض المنظرين له على إثر أزمة منوال التنمية الفوردي القائم على السياسات الكينزية في البلدان المصنعة وفشل تجارب التنمية في أغلب البلدان النامية. وقد تمثل هذا التجديد في تعميم منطق ومنوال السوق

واستعماله في جميع العلوم الاجتماعية[32] قصد النيل من قيمة وأهمية دور الدولة في المسار التنموي للشعوب.

كما ارتكز هذا التجديد على واجهتين. في الجبهة الأولى نجد منظرين ينتمون إلى مدرسة الاقتصاد العمومي الجديد (public choice) التي ستركز مجهوداتها على نسف الفكرة الليبرالية التي تفيد بأن تدخل الدولة يخدم المصلحة العامة ويساهم في تدعيم الرفاه الاجتماعي.

أما في الواجهة الثانية التي تمثل الواجهة التقليدية نجد تيارين فكريين أساسيين مناهضين للمدرسة الكينزية. التيار الأول يمثل الاقتصاد الكلاسيكي الجديد الذي سيركز اهتمامه على التأكيد بعدم نجاعة وجدوى السياسات التعديلية للدولة سواء كان ذلك على المدى القصير أو البعيد نظرا لأن هذه السياسات يقع التنبؤ لها مسبقا (anticipation) من قبل الفاعلين الاقتصاديين (les agents) وفي هذا الإطار سيقع البحث حول أسس اقتصاد جزئي للاقتصاد الكلي عبر استعمال المنطق الفردي (rationalité individuelle) في تحليل السياسات الاقتصادية.

أما التيار الثاني فسيساهم في إبراز جدوى ونجاعة السياسات المدعمة للعرض (économie de l'offre) مقارنة بالسياسات الكينزية المدعمة للطلب.

في ما يخص الجبهة الأولى التي تعنينا يجدر الملاحظة بأن المفكرين التابعين لمدرسة الاقتصاد العمومي سيحاولون تقزيم الدولة باعتماد تحليل يؤكد بأن المصلحة الشخصية هي الوحيدة التي لها معنى وأن الأفراد مهما كانت صفتهم وموقعهم (ناخبين، رجال سياسة، بيروقراطيين ...) لا يبحثون إلا على الرفع وتقوية مصلحتهم الشخصية تماما مثلهم مثل المستهلك أو المنتج. وفي ما يمكن اعتباره بالسوق السياسية نجد أن رجل السياسة همه الوحيد هو الوصول إلى السلطة إن كان خارجها أو ضمان بقائه وإعادة تجديد انتخابه إذا كان في السلطة ومن هذا المنطلق فإن اهتماماته ستكون بعيدة عن المصلحة العامة ذلك أن رجل السياسة سيحاول استمالة الناخب واللجوء إلى استعمال السياسات والموارد العمومية لإرضائه خاصة عبر تقديم

[32] A. Bedoui, L'Etat et le développement …, op.cit, p. 52 – 83.

أكثر ما يمكن من الخدمات العمومية وإرضاء اللوبيات التي تتدخل كذلك في اللعبة السياسية ويكون ذلك غالبا على حساب الحلول الاستراتيجية بعيدة المدى لمعالجة المشاكل القائمة. من جهتها قصد تقوية وتدعيم موقعها ونفوذها تلجأ البيروقراطية إلى المطالبة باستمرار بمزيد الموارد البشرية والمالية لتحقيق ذلك، وبالتالي تصبح الدولة ومؤسساتها وأجهزتها في إطار هذا التحليل الذي يعتمد منطق السوق ويرتكز على الفرد ومصلحته الشخصية غير مؤهلة بإدارة وتوظيف الموارد العمومية وضمان استقرار التوازنات الكلية وبالتالي يصبح من "الضروري إحالة العديد من صلاحياتها لأجهزة تكنوقراطية مستقلة ومتمكنة من "فن الاقتصاد ودواليب المال والأعمال ومتفهمة للإملاءات الخارجية" وكأن التكنوقراط لا ينتمي إلى صنف البشر اللاهث وراء المصلحة الشخصية، هذا الصنف الذي مثل ركيزة المرجعية الفكرية السالفة الذكر.

وطبقا لهذا الطرح أصبح الفكر النيوليبرالي ينادي باستقلالية البنك المركزي ويدفع في اتجاه تقييد العمل الحكومي بمقاييس ونسب في مجال عجز الميزانية العمومية والتضخم المالي والمديونية العمومية بالأساس مع التشجيع على إدراجها في الدستور. وفي المراسلة الموجهة لصندوق النقد الدولي والممضاة من قبل محافظ البنك المركزي ووزير المالية والتي تخص طلب قرض بـ 2,9 مليار دولار المشار إليه سابقا قدمت الحكومة التونسية عديد الالتزامات تنص على العمل على تدعيم التوازنات الكلية باعتماد عديد السياسات العمومية والنقدية والقيام بإصلاحات المؤسسات العمومية والقطاع البنكي والمالي. كما نصت الوثيقة على الالتزام "باستشارة مصالح صندوق النقد الدولي في كل ما يخص السياسات المعتمدة وقبل أي تغيير قد يقع في هذه السياسات حسب ما يجري به العمل في الصندوق "مع الالتزام بتقديم كل المعلومات والمعطيات لمصالح الصندوق حتى تتمكن من متابعة ومواكبة البرامج"[33].

وفي مجال السياسة النقدية المعتمدة من قبل البنك المركزي المتحصل على استقلاليته بفضل تصويت نواب الشعب أشارت الوثيقة بأن هذه الاستقلالية ستمكن من إعادة التأكيد على علوية استقرار الأسعار كهدف رئيسي للبنك المركزي مع إعادة التأكيد

[33] المراسلة الموجهة لكرستين لاقارد المديرة العامة لصندوق النقد الدولي مع ملحق يعرض محتوى السياسات الاقتصادية والمالية التي سيقع تطبيقها في الأربعة سنوات القادمة.

على الحرص على التنسيق المستمر مع مصالح الصندوق. وطبعا هذه العلوية ستجعل قضايا التنمية والتشغيل خارجة عن اهتمامات البنك وفي أحسن الحالات في المراتب الثنائية من اهتماماته إذا صادق الصندوق على ذلك. ومن جملة التزامات البنك المركزي يمكن ذكر:

- الحرص على أن تكون نسبة الفائدة الحقيقية دائما إيجابية
- اعتماد سياسة " مرنة" في اتجاه الحد من تدخل البنك المركزي في سوق الصرف للدفاع عن قيمة الدينار وإعطاء أكثر تسهيلات خاصة للرأسمال الأجنبي عبر اعتماد خطة على المدى المتوسط لضمان تنقل رأس المال، وتقليص المراقبة على عمليات رأس المال، حذف السقف الذي يحد من مساهمة رأس المال الأجنبي في العمليات المالية العمومية والخاصة بالنسبة للمؤسسات المقيمة، الخ...
- إلى جانب الالتزامات في مجال السياسة النقدية هناك التزامات في مجال السياسة العمومية ترتكز على:
  - الحرص على تقليص عجز الميزانية والنزول به إلى مستوى 2,4 % من الناتج الداخلي الخام (بدون اعتبار الهبات) سنة 2019.
  - الحرص على عدم تجاوز نسبة المديونية العمومية 51 % من الناتج المحلي الخام سنة 2019.
  - تقليص حجم الأجور لتبلغ 12,7 % من الناتج في سنة 2019 و 12 % سنة 2020 مقابل 13 % حاليا. وهذا التقليص سيقع تحقيقه بفضل إصلاح المؤسسات العمومية الذي سيقود إلى استمرار تجميد الانتدابات في كامل الوظيفة العمومية في الثلاث سنوات القادمة وباستثناء الحالات الطارئة وإلى الحد من زيادة كتلة الأجور وعدم تجاوزها نسبة التضخم المرتقبة بـ 4 % سنة 2017 وإعادة انتشار الموارد البشرية لصالح الجهات الداخلية والنظر في إمكانية التشجيع على الانسحاب الطوعي من الوظيفة العمومية، الخ من إجراءات كثيرة تهم الدعم ونظام التقاعد والمنشآت العمومية ...

عموما تكريس استقلالية البنك المركزي سيقود حتما إلى تدخل أقوى للصندوق في السياسات المعتمدة وإلى إمكانية عدم التنسيق والتكامل بين السياسات النقدية والسياسات المالية العمومية مما سيؤثر سلبا على مسار التنمية وسيهمش العملية الديمقراطية ويعطي صلاحيات في الميدان النقدي والبنكي إلى هيئات (مجلس إدارة ومحافظ بنك) غير منتخبة وغير شرعية وعرضة إلى إملاءات أجنبية يومية. كما أن مجمل الالتزامات تتميز بمنحى تقشفي متصاعد يمكن أن يؤثر سلبا على نسق النمو في ظل نمو عالمي ضعيف ومتراجع. وفي كل الحالات فإن الالتزامات المعلنة ستقلص من هامش تحرك الحكومات مهما كان نوعها وستكون غير قادرة على تحقيق الاستقرار الاجتماعي وضمان الاستقرار السياسي الضروريين في المرحلة القادمة الحساسة.

ب. إصلاح القطاع البنكي والمؤسسات المالية

بعد الجدل والنقاش الذي طبع القانون المتعلق بالبنك المركزي نظرا للإشكاليات الجوهرية المتعلقة بهذا القانون عرف كذلك القانون الخاص بالقطاع البنكي والمؤسسات المالية نفس المصير وأكثر لأنه كان محل طعون وتم إسقاطه شكلا ومضمونا من طرف الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية القوانين التي أقرت بعدم دستوريته.

وهنا يجب التذكير بأهمية هذا القطاع في المسار التنموي التونسي حيث تبلغ نسبة تمويل القطاع البنكي للاقتصاد التونسي ما لا يقل عن 95 % وتمثل هذه النسبة قرابة 80 % من الناتج المحلي الخام. وهذه النسبة الأخيرة تعتبر دون النسب المسجلة في أغلب الاقتصاديات الصاعدة حيث تفوق 100 % من الناتج. وهذه الفوارق تدل على وجود هامش لا بأس به يمكن من تحسين معتبر لمردود القطاع البنكي في تمويل الاقتصاد وكان من المفروض أن يحرص قانون البنوك والمؤسسات المالية على ضبط الآليات والأطر والإجراءات التي من شأنها أن ترفع من أداء ودور هذا القطاع.

علما أن هذا القطاع يشكو من إخلالات ونواقص وعراقيل مختلفة كان من الضروري أن يعمل القانون على تجاوزها وإصلاحها.

ومن أهم هذه النواقص والإخلالات تعدد البنوك وضعف وزنها، تواجد الدولة وتشتت مساهماتها في 12 بنك على 22 بنسب تتراوح من 20 %إلى 83 %، ضعف الموارد الذاتية للبنوك، ضعف السيولة، ارتفاع نسبة الديون غير المسددة (créances douteuses) عجز كامل (باستثناء بنك واحد) للبنوك على مرافقة المستثمرين التونسيين بالخارج وعدم وجود أي بنك تونسي ضمن 50 بنك الأولى في القارة الإفريقية.

رغم أن هذا التشخيص هو محل إجماع كل المحللين والعاملين بالقطاع إلا أن قانون الإصلاح لم يعكس هذا التشخيص. ذلك أن الإصلاح لم يقدم الحلول التي من شأنها أن تمكن من تجاوز الإخلالات الرئيسية للقطاع المتمثلة في تشتت المنظومة البنكية وضعف مواردها الذاتية ورأسمالها وعدم قدرتها على تحقيق قفزة كمية (الرفع من نسبة القروض البنكية من الناتج المحلي الخام إلى مستوى 100 % مثلا) ونوعية (القدرة على مساندة المشاريع التونسية بالخارج ودعم المبادلات التجارية الخارجية والعمل على تخصص البنوك في تمويل قطاعات اقتصادية ذات أولوية أو جهات مهمشة وإقامة شراكة وتعاون مع البنوك الأجنبية تسمح بتدعيم تمويل الاقتصاد التونسي وخلق أنشطة جديدة، الخ ...) من شأنها تدعيم وتنويع النسيج الاقتصادي ومساندة المسيرة التنموية. كما أن القانون لم يحرص على تجاوز النظرة التجاروية التي تجعل البنوك مجرد وسيط بين مدخرين ومستثمرين (داخل في الربح وخارج من الخسارة) لا تساند ولا تساهم ولا تواكب ولا تتابع المشاريع وتكتفي بطلب ضمانات مشطة عوض الحرص على إنجاح المشاريع التي تمولها والقيام بدورها كإحدى الأطراف الرئيسية المدعمة للمسيرة التنموية.

والغريب في الأمر أنه لم يقع التنصيص في هذا القانون على البنوك العمومية بوصفها الذراع المالي للدولة وبالنظر لدورها الأساسي في التنمية بصفة عامة وفي المرحلة الحالية الانتقالية بصفة خاصة رغم أنها تمثل قرابة 42 % من القطاع البنكي التونسي ورغم أن الدولة موجودة كشريك في 12 بنك على 22.

زيادة على غياب النظرة التنموية أهمل كذلك القانون الدور الاجتماعي والمواطني للبنوك خاصة في ميدان تكوين الموارد البشرية ونشر ثقافة تعتمد الثقة والتعاون

والشراكة والالتزام بالقيم الأخلاقية في المعاملات والعلاقات المالية والاقتصادية والحرص على تطبيق القانون وخلق مناخ أعمال محفز للاستثمار وللتنمية.

بالرجوع إلى ما سبق يتضح أن الإصلاحات المعتمدة تتميز بعدم تطابقها مع التشخيص المنجز وبوجود عدم تكامل وتناغم مع الأهداف المرسومة بالوثيقة التوجيهية كما يدل على ذلك غياب البعد القطاعي والجهوي والاجتماعي وغياب تجديد دور القطاع البنكي في العمل التنموي.

وهذه القطيعة بين الإصلاحات ومحتوى الوثيقة التوجيهية يبرز كذلك من خلال الفصل 33 للقانون الذي ينص أن كل البنوك يجب أن تكون في شكل شركات خفية الاسم مما من شأنه أن يمنع إنشاء أنواع أخرى من البنوك مثل البنوك التعاونية والبنوك الشعبية التي يحتاجها الاقتصاد لكي تساهم في تحقيق الهدف الوارد في الوثيقة التوجيهية والمتمثل في تطوير الاقتصاد الاجتماعي التضامني الذي يتطلب عناية خاصة وآليات تمويل خصوصية.

في مقابل غياب التناغم مع التشخيص وعدم تطوير دور القطاع البنكي وعدم تجديد هذا الدور وعدم التكامل مع الأهداف المعلنة في الوثيقة التوجيهية على المستوى القطاعي والجهوي تفنن مشروع البنوك والمؤسسات المالية في طرح المشاكل الهامشية وفي خلق مناخ من عدم الثقة من شأنه أن يزيد من مشاكل قطاع البنوك. من ذلك المشاكل المتعلقة بالبنوك الإسلامية التي استحوذت على جزء كبير من المشروع في الوقت الذي لا تمثل فيه إلا 3 % من المعاملات المصرفية في تونس وفي الوقت الذي لا تتجاوز فيه هذه النسبة 4 %في مصر رغم أن المالية الإسلامية وقع العمل بها منذ 1970 في هذا البلد الذي عرف 3 حالات إفلاس مشهورة في هذا المجال.

وقد أدت قضايا الصيرفة الإسلامية إلى إثارة عديد المشاكل على مستوى دستورية هذا القانون الذي نص مشروعه على إرساء هيئة شرعية (وقع استبدالها في ما بعد بهيئة مراقبة معايير الصيرفة) في تناقض مع الدستور الذي ينص على مدنية الدولة وعلوية القانون الوضعي على سائر القواعد والضوابط. كما أثار مشروع القانون جدلا حول اعتماد مبدأ التخصص وفصل ممارسة الصيرفة الإسلامية عن البنوك التقليدية أو العمل بمبدأ الشمولية بتمكين البنوك التقليدية من توفير الخدمات التي تهم التأمين

والصيرفة الإسلامية. واعتماد التقسيم بين ما هو صيرفة إسلامية وصيرفة تقليدية من شأنه أن يجعل من هذه الأخيرة صيرفة غير إسلامية ويمكن لبعضهم اعتبارها كافرة وجب تطبيق الحد في شأنها. والجدير بالذكر أن الصيرفة الاسلامية غير حديثة العهد بتونس وبالتالي كان من الأجدر عدم اثارة قضايا جانبية ومواصلة العمل حسب ما كان معمول به سابقا.

كما أثار المشروع قضية إفلاس البنوك وقضية إحداث صندوق ضمان الودائع البنكية للمودعين التي خلقت جدلا حول حماية المودعين والتعويض وما يمكن أن تفرزه عملية التسوية لهم في صورة عدم توفر ودائعهم بسبب الإفلاس. علما أنه لأول مرة في تونس يجد الحريف نفسه مهددا بعدم استرجاع أمواله المودعة في البنوك ذلك وكما صدر في مشروع قانون البنوك وفي حالة تفليس البنك فإن الحريف لا ترجع له أمواله حسب الفصل 154 في المشروع الذي ينص على أن صندوق الودائع البنكية يتولى التعويض لكل مودع في حدود مبلغ أقصى وهذا المبلغ الأقصى يحدد بأمر حكومي. كما أن هذا القانون جاء بعد تثبيت مبدأ استقلالية البنك المركزي ليخضع البنوك إلى رقابته فيما يتعلق بالمنتجات لكن بدون التنصيص على ضرورة حماية المستهلك للخدمات البنكية من تغول البنوك ومن ممارساتهم الابتزازية (نسب فائدة مرتفعة، عمولات مشطة مقابل خدمات متعددة غالبا ما تكون رديئة، طلب ضمانات مجحفة حسابات جارية بدون فوائد ولو طفيفة، ادخار ضعيف المردود إضافة إلى اقتطاعات متنوعة في المجال الجبائي...) وفي هذا الإطار المتوتر قد زاد الطين بلة تصريح محافظ البنك المركزي حول إمكانية إفلاس بنكين بدون ذكر أسمائهما مما خلق جو عام من البلبلة وعدم الثقة قادت عديد المواطنين إلى سحب ودائعهم. هذا الارتجال في القيام بالإصلاحات مع غياب أهداف تتماشى مع متطلبات التنمية وتغذية الصراعات حول عديد المشاكل الهامشية والقيام بتصريحات غير مسؤولة كل هذه الجوانب من شأنها أن تخلق جوا من عدم الثقة وأن تزيد من الضبابية بشأن مستقبل التنمية بتونس.

ج. حول الاقتصاد الأخضر: ضرورة اعتماد منظومة أهداف متكاملة لرفع التحديات المهددة لمستقبل التنمية

تشهد تونس وجود عراقيل هيكلية تعرف تصاعدا في حجمها ومخاطرها وتمثل مخاطر كبيرة على مستقبل التنمية.

هذه العراقيل تخص أولا العجز المتصاعد في ميدان الموارد المائية، ثانيا العجز المتصاعد في ميدان الطاقة ثالثا العجز الغذائي الناتج عن اختيارات تجارية قائمة على مفاهيم مغلوطة تجعل الأمن الغذائي مرتبط بالتقلبات المناخية وخاضعا لهيمنة الأسواق العالمية.

ورغم أن الوثيقة تعتبر أن النهوض بالاقتصاد الأخضر يمثل ضامنا لتنمية مستدامة ورغم الأهداف الرئيسية المعلنة والتي تخص ضمان الأمن الغذائي وضمان الأمن المائي وضمان الأمن الطاقي، إلا أن هذه الأهداف رغم أهمياتها تتطلب:

- أولا: إعادة النظر في مفهوم الأمن الغذائي وضبط خطة واضحة من هذا المنطلق.
- ثانيا: إرساء منظومة متكاملة ومترابطة لمواجهة تطور العجز في المجالات الثلاثة المذكورة. وهذه الخطة يجب أن تنطلق من تدعيم إنتاج الطاقة الشمسية والطاقات الأخرى البديلة واعتماد هذا الإنتاج للقيام بتحلية مياه البحر والمياه الجوفية المالحة وتوجيه هذه الموارد المائية غير التقليدية في اتجاه إنتاج فلاحي يتمثل بالأساس في إنتاج مكونات الأكلة الرئيسية عبر استعمال الري التكميلي في مجال إنتاج الحبوب وعلف الحيوانات والخضروات والبقوليات ويساهم في تحقيق الأمن الغذائي.
- ثالثا: لإقامة هذه المنظومة من المهم تشريك المواطنين (خاصة في مجال إنتاج الطاقات البديلة والإعانة على تسهيل عملية تثمين وإعادة استعمال المياه المطهرة وتثمين الفضلات المنزلية والمتشابهة، الخ...) من جهة وعدم الاكتفاء بتوفير الإنتاج بل كذلك الحرص على المحافظة عليه عبر تخزينه وتحويله (مثال الحليب وغيره من المنتجات) من جهة أخرى.

د. حول الأهداف الكمية لمنوال النمو للفترة 2016/2020: من أجل خطة إنقاذ وطني للفترة 2016 – 2018

"السيناريو المرسوم للخماسية القادمة يستند إلى الاسترجاع الكامل لطاقات الانتاج وتعافي الاقتصاد من مجمل الصدمات والتطورات غير الملائمة التي نتج عنها تراجع ملحوظ للإنتاج بسبب الاستقرار التدريجي للأوضاع الأمنية والاجتماعية. وأيضا

التفاعل الإيجابي مع مجمل التدابير والإصلاحات الهيكلية سواء التي تمت بلورتها والشروع في تنفيذها بعد أو تلك المضمنة في الاستراتيجية المقترحة للفترة القادمة.

ومن هذا المنطلق تتمثل أهم فرضيات المنوال خلال الخماسية القادمة في:

- الاسترجاع التدريجي للنشاط الاقتصادي خلال السنتين الأوليتين لفترة المخطط.
- تطور ملحوظ للمجهود الاستثماري ليرتفع الحجم الجملي للاستثمار بمعدل هام يناهز 17 % خلال الفترة 2016 /2020 مقابل تطور ضعيف بمعدل 0,9 % خلال فترة 2011/2015. هذا التطور سينتج عنه حجم جملي للاستثمارات سيبلغ 125 مليار دينار لكامل الفترة و25 % كنسبة استثمار في أفق 2020 مقابل 18,5 % سنة 2015 (أنظر الجدول عدد 2).
- لتحقيق ذلك من المنتظر أن ترتفع الاستثمارات العمومية بنسبة 50 % مقارنة بالخماسية السابقة لتبلغ 45 مليار دينار أي بمعدل سنوي سيبلغ 9 مليار دينار مقابل 5,4 مليار دينار مبرمجة لسنة 2016. من جهته سيرتفع الاستثمار الخاص الداخلي بنسبة 65 % ليبلغ 62 مليار دينار. وبالنسبة للاستثمار الخارجي من المفروض أن يرتفع بنسبة 80 % ليبلغ 18 مليار دينار.

كل هذه الفرضيات تدل على تفاؤل مشط للأسباب التالية:

- الاستقرار التدريجي للأوضاع الأمنية يبقى هش ومؤثر تأثير سلبي على سلوك المستثمرين والمتعاملين مع الشأن الاقتصادي ما دامت الأوضاع في ليبيا لم تستقر وما دامت الموارد الريعية النفطية التي مكنت الجزائر من التحكم في الوضع الاجتماعي والسياسي مهددة باستمرار تراجعها وما دام رجوع الإرهابيين التونسيين من ليبيا وسوريا والعراق بالخصوص يمثل تهديدا للأمن التونسي.
- الأوضاع الاجتماعية ستبقى متميزة بالتوتر المستمر في ظل تمشي تقشفي معلن مع استمرار نفس الاختيارات النيوليبرالية ونفس منوال التنمية ومع غياب أفق تنمية جهوية واضحة من شأنها أن تقلص من حدة الحراك

الاجتماعي للمهمشين والعاطلين. من جهتها تشهد العلاقات المهنية داخل المؤسسات في القطاع الخاص نوعا من الانتقال العسير من إدارة أبوية للعلاقات المهنية إلى إدارة تعاقدية في ظل تنامي الحريات والتواجد النقابي داخل أغلب المؤسسات.

- أما "التفاعل الإيجابي مع مجمل التدابير والإصلاحات الهيكلية " المشار إليه من قبل الوثيقة التوجيهية فهو يمثل انطباع لا يتطابق مع الواقع المعاش من خلال النقاشات ونتائج التصويت والطعون التي حفت بعديد مشاريع القوانين التي وقع عرضها على مجلس الشعب (قانون الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام، قانون البنك المركزي، مشروع قانون البنوك والمؤسسات المالية ...) أو التي يتأجل تقديمها للمجلس بصفة مستمرة (قانون الاستثمار).
- من جهته فإن الاستقرار السياسي الذي كان مؤمل بعد إنجاز الدستور وتنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية وتكوين حكومة غير وقتية اتضحت هشاشته بعد أقل من عامين، وهذه الوضعية ليست فحسب ناتجة عن عدم انسجام الحكومة وهشاشة التحالفات واستمرار الصراعات داخل وبين الأحزاب بل كذلك ناتجة عن نظام سياسي لم يقدر على تحديد المسؤوليات وتنظيم السلط بصفة تمكن من استقرار الحياة السياسية إلى جانب غياب الرؤى وبرامج تنموية مطمئنة وقادرة على إرجاع الثقة في الطبقة السياسية وفي المؤسسات وفي المستقبل لدى المواطن.

كل هذه الجوانب ساهمت في فشل كل سياسات الانتعاش المعتمدة منذ 2011 وفي استمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية في بداية السنة الحالية على صعيد النمو الذي بقي ضعيفا وسيكون دون المبرمج في قانون المالية لسنة 2016 وفي السيناريو المرسوم للخماسية القادمة (جدول عدد 2) وفي مجال التوازنات الكلية الداخلية والخارجية وما نتج عنها من تدهور سريع لسعر صرف الدينار وما سينجر عنه من نتائج سلبية في مستوى التضخم المالي وتأثيره على المقدرة الشرائية وارتفاع تكاليف الإنتاج وتأثيره على تنافسية المؤسسات وحجم الديون الخارجية المحتسب بالدينار وتأثيره على المالية العمومية وخاصة المديونية الخارجية.

من جهتها سجلت الاستثمارات المباشرة الأجنبية تراجعا بـ 22 % في الثلاثي الأول من سنة 2016 مقارنة مع نفس الفترة سنة 2015. علما أن أكثر من نصف هذه الاستثمارات تخص قطاع الطاقة الذي يمثل قطاع تقليدي قائم على استغلال الموارد الطبيعية ولا يساهم في تدعيم النسيج الصناعي وخلق مواطن شغل وإذا استمر هذا النسق إلى آخر السنة فسيكون حجم الاستثمارات المباشرة الأجنبية دون حجم مبالغ المرابيح المتأتية من الاستثمارات الأجنبية بتونس والتي سيقع تحويلها إلى مصادر الاستثمار بالخارج.

بالرجوع إلى كل المؤشرات التي تخص الوضع الاقتصادي الراهن يمكن تسجيل انطلاقة صعبة ومتعثرة للمخطط الخماسي لا تنبأ بتدارك وتحسن قريب لهذه الوضعية.

كما أن النتائج المسجلة إلى حد الآن تدل أنه أصبح غير ممكن الاكتفاء بتصريف الأعمال بالاعتماد على التداين العمومي وبالتعامل مع الموارد العمومية بعقلية الغنيمة وغير ممكن السكوت عن السلوكيات المتسمة بالأنانية والفئوية والمصلحية وغياب الحد الأدنى من المسؤولية ومن التضامن للخروج من هذا الوضع المنهار والذي يهدد استقلال القرار الوطني ومستقبل البلاد. وبالتالي من الضروري اعتماد خطة إنقاذ وطني تعتمد إجراءات استثنائية تتماشى وتتلاءم مع طبيعة المرحلة الانتقالية، ذلك أنه لا يمكن التعامل مع مرحلة انتقالية تتميز بتفاقم الاختلالات والضغوطات بالاعتماد على سياسات وإجراءات تقليدية تتناسب مع الأوضاع العادية. وبدون إطالة قائمة الإجراءات والدخول في التفاصيل يمكن التأكيد على الإجراءات الاستثنائية العاجلة:

- اعتماد إجراءات استثنائية في مجال التجارة الخارجية عبر اتخاذ الإجراءات الحمائية الوقتية التي تسمح بها اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة مع التركيز على وقف واردات عديد البضائع الكمالية والرفع من حماية عديد القطاعات المتضررة من الواردات العشوائية. وهذه الإجراءات يجب أن يواكبها تشديد المراقبة على التهريب والاحتكار وتشديد العقاب على المتورطين.

- الرفع من مستوى الاستثمارات العمومية مع اعتماد إجراءات استثنائية لتحقيق أعلى نسبة إنجاز ممكنة في اتجاه إزالة كل العوائق العقارية والإدارية والإجرائية المتسببة إلى حد الآن في ضعف نسبة الإنجاز. وهذا الارتفاع يجب أن يكون موجها بالأساس للبنية التحتية وللخدمات الاجتماعية.
- اعتماد إجراءات استثنائية لتسهيل إنجاز الاستثمارات الكبرى في القطاع الخاص لما يمكن أن تمثله هذه الاستثمارات من إشعاع على محيطها ومن دفع للاستثمار في المؤسسات الصغرى والمتوسطة.
- القيام بتسويات عاجلة للأوضاع السائدة في الحوض المنجمي وفي جزيرة قرقنة قصد تحقيق ارتفاع سريع في صادرات الفسفاط ومشتقاته من جهة وتقليص توريد الغاز لتغطية حاجياتنا من الجزائر. ذلك أنه منذ سنوات تنتج تونس حوالي 55 % من حاجياتها إلا أنه بعد تعطل الانتاج في شركة بريتش غاز بسبب انفجار آلة الضغط المستعملة في انتاج الغاز وفي ظل الاعتصامات منذ أشهر التي عطلت العمل بشركة بتروفاك بقرقنة أصبحت تونس تستورد حوالي 90 % من حاجياتها.
- إجراءات استثنائية وحازمة لمكافحة الفساد والتهريب والتهرب الجبائي مع تشديد العقاب ومصادرة أملاك المهربين والفاسدين. هذه الإجراءات ضرورية لتدعيم موارد المالية العمومية والرفع من حجم الاستثمارات العمومية بدون لجوء مشط إلى التداين العمومي.
- القيام بحملة واسعة النطاق على المستوى الديبلوماسي وعلى مستوى المجتمع المدني لإلغاء أكثر ما يمكن من الديون أو تحويلها إلى تمويل استثمارات عمومية.
- الاتفاق حول هدنة اجتماعية مع تحديد شروطها على أساس مبدأ التوزيع العادل للتضحيات مع الالتزام بالتوزيع العادل للثروات قصد تحقيق تعبئة شعبية تمكن من تحقيق الأهداف العاجلة على مستوى الإنتاج والإنتاجية والتصدير. بدون تحقيق هذه الأهداف لا يمكن إيقاف تدهور قيمة الدينار التي تمثل في آخر المطاف تدهور قيمة مجهود وعمل المواطن التونسي.

- كل هذه الإجراءات العاجلة يجب أن تندرج في إطار نظرة تنموية استراتيجية سنحاول في ما يلي اقتراح بعض ملامحها.

- **الجدول عدد 2: منوال النمو للفترة 2016 – 2020**

	2015 – 2011	2020 – 2016
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالاسعار القارة	% 1,5	% 5,0
تطور الاستهلاك العمومي	% 5,4	% 4,3
تطور الاستهلاك الخاص	% 4,1	% 4,4
الحجم الجملي للإستثمارات (م.د)	77048	125000
تطور الاستثمارات	% 0,9	% 17
نسبة الاستثمار (آخر الفترة)	% 18,5	% 25
نسبة البطالة	% 15,2	% 11
تطور صادرات السلع والخدمات	% 0,7-	% 6,0
تطور واردات السلع والخدمات	% 0,1-	% 5,2
الدخل (الدخل الفردي بالدينار، آخر الفترة)	8015	12400
نسبة الادخار من الدخل القومي المتاح (آخر الفترة)	% 10,5	% 17,7
العجز الجاري (آخر الفترة)	% 8,5	% 6,8
التضخم (آخر الفترة)	% 5,4	% 3,6

المصدر: الوثيقة التوجيهية، سبتمبر 2015.

الجزء الرابع: مقترحات عامة حول معالم ومحتوى البديل التنموي المنشود

I -الشروط الضرورية لبلورة البديل التنموي

انطلاقا من تشخيص كامل وشامل للمنوال التنموي الحالي المتسم بعديد الاختلالات والتناقضات والذي أصبح يتسبب في تكاليف باهضة للمجموعة الوطنية بكل فئاتها وبدون استثناء قصد مواصلة العمل به وبالرجوع إلى تطلعات الحراك الاجتماعي والمكاسب الدستورية الواردة في دستور جانفي 2014 في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يتضح بكل جلاء ضرورة البحث عن بديل تنموي قادر على الاستجابة لطموحات أغلب الشرائح الاجتماعية وعلى تحقيق التكامل والتناغم بين السياسي والاقتصادي عبر تكريس المكاسب الدستورية السخية المكتسبة بفضل تراكم النضالات الشعبية والحرص على تجسيمها على أرض الواقع.

والبحث عن بديل يتطلب بالأساس إعادة الاعتبار للتمشي الإرادي ولقيم التضامن والتكافل (التي تتطلب من الناحية الاقتصادية بالأساس العمل الجدي على التوزيع العادل للتضحيات والتوزيع العادل للثروة) والحرص على استقلالية القرار الوطني طبقا لما تتطلبه المصلحة الوطنية. وهنا يجب التأكيد على أن التمشي الإرادي لا يتنافى مع حرية المبادرة ومع اقتصاد السوق على شرط أن لا يجعل من السوق معطى مسقط ومبهم يتجاوز إرادة الإنسان. لأن السوق تبقى في آخر المطاف مؤسسة من صنع الإنسان يجب تكييفها وتنظيمها وتقنينها وتوظيفها لتحقيق الأهداف الاستراتيجية والمصالح الوطنية المحددة طبقا لتمشي إرادي ديمقراطي. ولنا في دول كألمانيا والدنمارك والنرويج والسويد، الخ ... أحسن الأمثلة المعتمدة للتمشي الإرادي التوافقي والتضامني في ظل اقتصاد قائم على الحرية والمبادرة الفردية والمنافسة والانفتاح على السوق العالمية.

كما أن التمشي الإرادي لا يعني إعادة إحياء تجربة ما قبل الإصلاح الهيكلي أو تجربة الستينات كما يحلو لبعض الأطراف الترويج له قصد مواجهة كل تمشي إرادي وإصلاحي جدي يهدد مصالحهم المكتسبة جلها في ظل الدولة وتقربهم منها طوال سنوات للتمتع بامتيازات مجحفة مقابل ولاءات مخجلة. ونفس هذه الأطراف نجدها اليوم مناصرة ومتحمسة للإصلاحات المملاة من قبل المؤسسات العالمية والهادفة كلها إلى تقزيم دور الدولة والتصدي لكل تمشي إرادي يهدف إلى الدفاع عن استقلال القرار الوطني ويطمح إلى بناء بديل تنموي يتناغم مع المكاسب الدستورية والطموحات الشعبية والمصالح الوطنية.

إلا أن اعتماد تمشي إرادي حتى يكون عملي ويتجاوز الشعارات والأوهام يتطلب إنجاز شرطين اثنين:

الشرط الأول: يتمثل في التعامل الواقعي البراغماتي مع عديد المسلمات والمعتقدات التي يقع الترويج لها من طرف الفكر النيوليبرالي المهيمن إلى حد الآن رغم نتائجه الهزيلة على أرض الواقع والأزمات المتكررة التي قاد إليها والحراك الاجتماعي المستمر الذي يميز كل الشعوب والقارات بدون استثناء. وهذا التعامل الواقعي يمر عبر:

- التخلي عن مبدأ حياد الدولة (A.Bedoui 2006) الذي كان سببا في التخلي عن السياسات القطاعية وسياسات إعادة توزيع الثروة مما أدى إلى عديد السلبيات والاختلالات والتناقضات التي أشرنا إلى أهمها سابقا.
- عدم الاكتفاء باستغلال الميزات التفاضلية القارة الذي أدى إليه المنطق السلعي في ظل التخلي عن السياسات القطاعية وعن الحرص على بناء امتيازات تفاضلية ديناميكية تضمن تنويع وتوسيع وتكثيف النسيج الاقتصادي وتحسين موقع تونس في الاقتصاد العالمي.
- تجاوز مبدأ المرونة القائم على اعتبار الأجير مجرد عنصر انتاج يقع استعماله والتخلي عنه حسب ظروف المؤسسة والاقتصاد المحلي والعالمي. في إطار استعمال التشغيل والأجور كمتغيرات تعديلية للدورة الاقتصادية. وهذا التجاوز يمكن إنجازه عبر إقامة منظومة تأجير وتكوين وحماية اجتماعية متكاملة تضمن اعتبار الأجراء كموارد بشرية وقوة عمل يجب

حمايتها وتطويرها طبقا للمقتضيات الاقتصادية الظرفية والمستقبلية مع مراعاة التوازن بين مصالح كل الأطراف المساهمة في تطوير المؤسسات والاقتصاد والبحث عن تكريس فعلي لما يسمى بالعمل اللائق الذي هو محل اجماع في مستوى الخطاب لكن محل تناقض مع السياسات المعتمدة .

- التخلي عن بعض المفاهيم المغلوطة مثل مفهوم الأمن الغذائي القائم على الاكتفاء بتحقيق التوازن بين تصدير وتوريد المواد الغذائية هذا المفهوم قاد إلى تخصص غريب للفلاحة التونسية[34] قائم على تشجيع إنتاج كل ما له علاقة بالمفتحات والمقبلات... (Dessert et hors d'œuvre) على حساب التحكم في انتاج أهم مكونات الأكلة الرئيسية (Plat de résistance) من حبوب ومشتقاتها من خضروات وبقوليات ومن لحوم بجميع أنواعها ومن حليب ومشتقاته

الشرط الثاني: يخص ضرورة إصلاح الدولة عبر إعادة النظر في علاقاتها مع المجتمع والاقتصاد والفضاء والمحيط في الاتجاهات التالية:

- إصلاح علاقات الدولة مع المجتمع يجب أن يمر عبر التخلي عن المعادلة السائدة إلى حد الآن والقائمة على الولاءات مقابل الامتيازات وتعويضها بمعادلة قائمة على الحقوق مقابل الواجبات في إطار احترام الحريات وتشجيع المبادرة والكفاءات والإبداع وإقامة علاقات تعاون وتشارك وتعاقد مع مكونات المجتمع لانجاز الأهداف الوطنية والحرص على الرفع من أداء الإدارة العمومية واحترام استقلال القضاء واعتماد الشفافية والخضوع للمراقبة والمحاسبة والمساءلة.
- من جانبه يمر إصلاح علاقات الدولة مع الاقتصاد عبر إعادة الاعتبار للسياسات القطاعية وسياسات إعادة توزيع المداخيل والثروة طبقا لنظرة استراتيجية تعتمد مقاييس مضبوطة وأهداف واضحة وآجال محددة في إطار علاقات تعاقدية مع القطاع الخاص يتمتع هذا الأخير بمقتضاها بامتيازات محدودة الزمن ومقابل التزامات واضحة ومحاسبة لاحقة. ولإثراء

Abdejlil Beduoi « Problematique de l'autosuffisance alimenataire et type de developpement economique » In RTE, n° spécial, n°2 Tunis 1986.

النسيج المؤسساتي ومنظومة الانتاج من الضروري في المرحلة الحالية العمل على دعم الاقتصاد الاجتماعي التضامني عبر التشجيع على بعث التعاضديات والتعاونيات وشركات خدمات لا تبحث عن الربح وتدعيم الجمعيات ذات البعد التنموي واعتماد هذا الاقتصاد لتنظيم عديد الأنشطة المنتمية للاقتصاد الموازي غير المنظم قصد إدماجها في الاقتصاد المنظم مع الحرص على إقامة علاقات تكامل وتعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع الاجتماعي التضامني. ولتيسير هذا التعاون والتكامل وإبعاده عن المنطق البيروقراطي من المفيد بعث مجمع القطاع العام (holding) يضم كل المؤسسات العمومية ويتمتع بهامش كبير من الاستقلالية الإدارية والمالية وتكون محاسبته لاحقة. ويقع اعتماد هذا المجمع لتحقيق أهداف السياسات القطاعية في إطار سياسات تعاقدية مع القطاع الخاص والقطاع التضامني.

- أما إصلاح علاقات الدولة بالفضاء والمجال (Espace) فإنه يمر عبر إعادة انتشار الدولة عموديا في إطار اللامركزية واللامحورية يضمن إرساء ديمقراطية محلية تشاركية يقع بمقتضاها تحويل عديد الصلاحيات والموارد المركزية لفائدة سلط محلية وجهوية يقع انتخابها بصفة ديمقراطية. وفي هذا الإطار من المفروض إعادة النظر في التقسيم الترابي الحالي القائم على الولايات التي وقع بعثها بالأساس من منطلق أمني يضمن محاصرة ومراقبة إدارية وأمنية مرتفعة والعمل على بعث مناطق واسعة ومتكاملة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية والترابية. وانطلاقا من التقسيم الجديد يجب إعادة النظر في سياسات التهيئة الترابية. كما يتطلب إعادة الانتشار العمودي للدولة وبالتوازي إعادة انتشار أفقي للموارد العموميّة بين الوزارات والمصالح الوزارية حتى يتسنى الرفع من آداء الدولة وكل مؤسساتها وقدرتها على مواكبة وتدعيم المسار التنموي.
- أما في ما يخص علاقات الدولة مع المحيط (environnement) فيجب أن تقوم وتهدف إلى بناء نمط تنموي مستديم يقطع مع التبذير وسوء استغلال الموارد غير المتجددة الذي يميز المنوال التنموي الحالي. حيث عرفت الموارد الطبيعية على امتداد السنوات الفارطة ضغوطات كبرى أصبحت تهدد ديمومتها رافقها انتشار الفضلات بأنواعها وإتلاف جزء هام من الغطاء الغابي وتدهور نوعية التربة جراء الانجراف والتصحر واستنزاف المائدة

المائية التي فاق استغلالها 140 % في بعض المناطق إلى جانب سوء التصرف في عديد الثروات الطبيعية الأخرى كالبترول والغاز والفسفاط، الخ.

وقد أدى هذا الوضع كما اشارت إلى ذلك الوثيقة التوجيهية إلى تفاقم العجز في ميدان الموارد المائية حيث أن تونس تصنف من ضمن البلدان الأكثر فقرا في الحوض الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط ذلك أن كميات المياه المتاحة للفرد الواحد تقدر بـ 470 متر مكعب في السنة مقابل 1000 متر مكعب كحد أدنى على المستوى العالمي. وهذا العجز مرشح للتفاقم خلال السنوات القادمة نتيجة التطور السكاني والاقتصادي في كل المجالات الصناعية والفلاحية والخدماتية بالتوازي مع محدودية الموارد المائية إضافة إلى تدني نوعية المياه باعتبار أن 52 % من هذه الموارد المتاحة تتجاوز نسبة ملوحتها 1,5 غرام في اللتر مما جعل تونس من بين البلدان الأكثر عرضة للآثار السلبية للتغييرات المناخية. وتفاقم العجز في مجال الموارد المائية سيكون مستقبلا سببا رئيسيا في تفاقم العجز في الميدان الغذائي وتهديد أمن تونس في هذا الجانب.

وإعادة ترتيب العلاقات مع المحيط يتطلب خطة استراتيجية قائمة على ترشيد استهلاك الموارد الطبيعية، وبعث أنشطة عديدة لرسكلة الفضلات والمياه المستعملة وتحلية مياه البحر والتخفيض من ملوحة المياه الجوفية وتطوير الطاقات البديلة خاصة الطاقة الشمسية والعمل على بناء ما يسمى بالاقتصاد الأخضر الذي يوفر آفاق واسعة وواعدة لبعث عديد الأنشطة الاقتصادية ذات محتوى تشغيلي مرتفع. وهنا يجب التأكيد كما أشرنا إلى ذلك سابقا على ضرورة اعتماد خطة استراتيجية متكاملة تهدف إلى مقاومة مشتركة ومتكاملة لمظاهر العجز في الثلاثة الميادين المشار إليها الطاقي والمائي والغذائي. ومن المفروض أن تنطلق هذه الخطة من الرفع السريع لإنتاج الطاقة البديلة خاصة الطاقة المستدامة قصد استعمالها في مجال توفير أكثر موارد مائية خاصة من خلال تحلية مياه البحر والمياه الجوفية ذات الملوحة المرتفعة، مما سيمكن من تكثيف الري التكميلي في ميدان انتاج الحبوب بكل أنواعها وضمان الموارد المائية الضرورية للرفع من انتاج الخضروات والبقول.

II- الإصلاحات الضرورية لتكريس البديل

من الناحية العملية يمر البحث عن بديل تنموي عبر القيام بعديد الإصلاحات الضرورية من أهمها:

- مراجعة مجلة الاستثمارات في اتجاه اعتماد سياسات قطاعية وبناء علاقات تعاقدية بين القطاع الخاص والقطاع العام مع تحديد التزامات الأطراف والأهداف ومدة الانتفاع مع المتابعة والتقييم والمحاسبة وتوفير الدعم لتطوير الاقتصاد الاجتماعي التضامني وتشجيع القطاع غير المنظم على التحول إلى قطاع منظم.
- إصلاح المنظومة الجبائية في اتجاه اعتماد سياسة إعادة توزيع الثروة قصد تحقيق العدالة الاجتماعية ومقاومة الفوارق الجهوية وتحسين جودة الخدمات الاجتماعية.
- إصلاح منظومة تمويل الاقتصاد بالرفع من مساهماتها في بناء منوال تنموي بديل ذلك أن مساهمة القطاع البنكي التونسي والسوق المالية الداخلية والاستثمارات الخارجية بقيت دون المستويات المسجلة في الاقتصاديات الصاعدة (A.Bedoui 2003) مما يدل على وجود هامش معتبر للرفع من مستويات التمويل الداخلي والخارجي على شرط حسن استعمال مصادر التمويل والعمل على توظيفه في الأنشطة المنتجة والمساهمة في تمتين وتكثيف وتنويع النسيج الاقتصادي.
- إصلاح منظومة التعليم والتكوين المهني في اتجاه تحسين مردوديتها وجودتها وتشغيليتها وخلق علاقات جدلية وتكاملية بينها وبين السياسات القطاعية المشار إليها سابقا.
- التعجيل بإقامة سلطة محلية على أساس اللامركزية واللامحورية وضمان تشريك واسع لكل الفئات في مجال بلورة البديل التنموي المنشود والضامن لتعبئة كل الطاقات وإرجاع الثقة في المؤسسات والمساهمة في الرفع من أداء المصالح الإدارية والتضييق على التجارة الموازية والتهريب وتحسين مناخ الأعمال بصفة عامة.

- في مجال العلاقات الدولية يجب العمل على إعادة النظر في العلاقات مع الاتحاد الأوروبي في اتجاه أكثر تكريس للإرادة الوطنية وأكثر استقلالية في التعامل مع المقترحات والمشاريع المعروضة من طرفه من جهة ورفع نسق التضامن المغاربي واعتماد المناطق الحدودية لبناء مشاريع مشتركة وتنظيم المبادلات التجارية العابرة للحدود.

تلك هي بعض الإصلاحات التي نعتبرها ذات أولوية قصوى لضبط معالم البديل التنموي المنشود. ومن المفروض أن تندرج بقية الإصلاحات وهي كثيرة صلب هذه التوجهات الاستراتيجية.

الخاتمة

ختاما يجب الإشارة إلى أن الإصلاحات المذكورة هي محل اهتمام السلطة القائمة التي تعمل على عرض عديد مشاريع الإصلاح في المجالات المذكورة. إلا أن هذه المشاريع تتسم بغياب إطار مرجعي يحدد معالم ومحتوى بديل تنموي يضمن التكامل والتناغم بين الإصلاحات المزمع إنجازها كما تتسم كلها بالتشبث بنفس المبادئ النيوليبرالية المذكورة سابقا وبالتالي لا يمكن لها أن تقود إلى بديل تنموي حقيقي يفتح آفاق جديدة لمعالجة الإشكاليات العديدة القائمة. وهذا التمشي التقليدي يعكس في آخر المطاف الضغوطات الخارجية الدافعة نحو اعتماد نفس المبادئ ونفس الاختيارات النيوليبرالية كما يعكس تأثير اللوبيات المحلية المعارضة لكل الإصلاحات التي من شأنها أن تمس من مصالحها الذاتية والفئوية التي تمكنت من تطويرها في إطار المنوال التنموي القائم وباستغلال قربها من السلطة السياسية.

كما أن غياب مشروع حقيقي لبديل تنموي يعكس في آخر المطاف طبيعة الائتلاف الحاكم الحالي المتكون من يمين محافظ ويمين ليبرالي لا يرى ضرورة للبحث عن بديل بل يعتبر أن كل ما في الأمر هو القيام ببعض الإصلاحات طبقا لتوصيات المؤسسات العالمية والإقليمية والاكتفاء بتنظيم حوارات وطنية حولها لإعطائها صبغة توافقية ولو صوريا.

وبالتالي يصبح البديل التنموي المنشود إحدى المهام الاستراتيجية الملقاة على عاتق المجتمع المدني الطامح لتكريس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية و البيئية طبقا لطموحات الجماهير الشعبية ولما تحقق من مكاسب دستورية.

وكما برهن المجتمع المدني عن قدرته على تحقيق الانتقال الديمقراطي على الصعيد السياسي فإنه مطالب الآن بتحقيق هذا الانتقال على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي. وحتى يتسنى للجميع المشاركة في هذا الانتقال بدون صراعات وتوترات اجتماعية وبعيدا عن التجاذبات السياسية والمصالح الفئوية الضيقة يجب التعجيل ببعث مجلس وطني للحوار الاقتصادي والاجتماعي يمكن من تشريك كل

الأطراف في هياكل قارة ومنظمة تسمح ببلورة البديل التنموي المنشود الضامن لنجاح الانتقال الديمقراطي بكل مكوناته وإنقاذ التجربة التونسية من الانتكاس وتكرار التجارب المأساوية. علما أن التعجيل بإرساء المنوال التنموي البديل يمر عبر الإسراع بانجاز الاصلاحات الضرورية مع الحرص على تبني مضمون قادر على ارساء البديل طبقا إلى الاختيارات التي أشرنا اليها سابقا.

وهذا التعجيل أصبح لا مفر منه في ظل تنامي ظاهرة الإرهاب التي عرفت منذ بداية سنة 2015 نقلة نوعية خطيرة تجعل من مقاومة الإرهاب ليست بالعملية الظرفية التي تتطلب معالجة أمنية فقط ولا يمكن أن تنجح بدون خطة اقتصادية طويلة المدى قادرة على القضاء على منابع الإرهاب المتمثلة في البطالة والتهميش والإقصاء والفقر والجهل والحيف الاجتماعي والفوارق الجهوية. وهذه الآفات لا يمكن مقاومتها إلا بتمشي إرادي على المستوى الاقتصادي وبسلوك تضامني على المستوى الاجتماعي وبعزيمة قوية على المستوى السياسي.

الفهرس

مقدمة.....ص*1*

الجزء الأول: ملاحظات عامة حول إشكاليات البديل التنموي.....ص*4*

I- البحث عن بديل تنموي ضرورة متأكدة وعاجلة.....ص4

1 صعوبة تحقيق الانتعاش الاقتصادي في إطار المنوال الحالي.....ص4

2 ارتفاع تكلفة التشبث بالمنوال الحالي.....ص5

3 التشبث بالمنوال الحالي أصبح في تناقض صارخ مع المكاسب الدستورية.....ص5

II- تضارب المواقف حول مفهوم البديل التنموي.....ص10

1 موقف المؤسسات العالمية.....ص11

2 : موقف الأحزاب والتيارات اليمينية.....ص13

3 موقف الأحزاب والتيارات التقدمية واليسارية.....ص14

الجزء الثاني: الوثيقة التوجيهية: من التشخيص المنقوص إلى التجديد المفقود.....ص*16*

I- الوثيقة التوجيهية وما تلاها من مبادرات منذ نشرها كانت مصادرها وما زالت محل جدل وشكوك وتساؤلات.....ص16

II- ملاحظات منهجية تثيرها المقارنة بين الوثيقة التوجيهية والوثيقة الوطنية للإصلاحات الكبرى.....ص21

III- التشخيص المنقوص مثل عائقا لإنجاز التجديد المنشود.....ص25

الجزء الثالث: خليط من النوايا والشعارات في غياب برنامج لرفع التحديات.....ص36

I- حول ملامح المشروع المجتمعي ومنوال التنمية البديل.....ص36

II- حول أدوار مختلف المتدخلين في المسار التنموي.....ص38

III- الإصلاحات في إطار الالتزام بنفس الاختيارات مع ارتفاع نسق الارتجال.....ص44

1. حول الحوكمة الرشيدة وبعدها الإيديولوجي.....ص45
2. ملاحظات حول الإصلاحات التي وقع إقرارها من قبل مجلس نواب الشعب.....ص50

أ. قانون البنك المركزي التونسي :.....ص51

ب. إصلاح القطاع البنكي والمؤسسات المالية.....ص55

ج. حول الاقتصاد الأخضر: ضرورة اعتماد منظومة أهداف متكاملة لرفع التحديات المهددة لمستقبل التنمية.....ص58

د. حول الأهداف الكمية لمنوال النمو للفترة 2016/2020 : من أجل خطة إنقاذ وطني للفترة 2016 -2018.....ص59

الجزء الرابع : مقترحات عامة حول معالم ومحتوى البديل التنموي المنشود..... ص*65*

I- الشروط الضرورية لبلورة البديل التنموي.....ص65

II- الإصلاحات الضرورية لتكريس البديل.....ص70

الخاتمة.....ص*72*